بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار
في مصر على ضوء خبرات بعض الدول

أ.د / أسامة محمود فراج (1)

مقدمة

إن التعليم لم يَعد خدمة تقدمها المجتمعات لأبنائها أو هبة تمنحها الأمم لبعض الأفراد من ذوي الجاه والسلطان، ولكنه استثمار له عائده على المجتمع في آن واحد، فلا تقاس الدول بما لديها من كنوز وممتلكات بقدر ما تمتلكه من قوى بشرية مؤهلة ومدربة؛ وذلك لأن الاهتمام بالقوى البشرية أو ما يسميها البعض الثروة البشرية يُعدّ من أهم الثروات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

فالتعليم حق من الحقوق الثقافية للإنسان، وقد كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ولذا ينظر الكثيرون للتعليم على أنه يمثل «استثمارًا بشريًّا يحقق عائدًا اقتصاديًّا للفرد والمجتمع، إذا ما أُحسِن هذا الاستثمار» (1: 89)[2].

وقد أكد ذلك ألفرد مارشال الذي يُعَدّ من أوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم، حين أوضح أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية في البشر (2: 58).

ومن ثم اهتمت مصر بالتعليم، وأولته عناية خاصة في التمويل والإنفاق؛ حيث زادت استثمارات التعليم خلال السنوات الماضية؛ وذلك لتحقيق السلام المجتمعي، إلا أنها تحاول البحث عن مصادر جديدة للإنفاق على التعليم بما يمكّنها من تحقيق وتنمية الموارد البشرية التي تستطيع بها مواكبة العصر (3: 172).

---

1) **أ.د / أسامة محمود فراج:** أستاذ تعليم الكبار بمصر والوطن العربي، رئيس هيئة تعليم الكبار ومحو الأمية بمصر (سابقا) رئيس قسم التعليم العالي والمستمر كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة .

2) الرقم الأول يشير إلى اسم المرجع، والأرقام الأخرى إلى أرقام الصفحات.

وأصبحت معظم الدول تهتم بطبيعة العلاقة بين تكلفة التعليم وتمويله، سواء أكان تعليمًا نظاميًا أم غير نظامي؛ فمن خلال تحديد تكلفة التعليم المستقبلية يتم التفكير في المصادر التمويلية لهذه التكلفة.

وقد أشار عابدين (4: 68–69) إلى أنه نظرًا لارتفاع تكلفة التعليم بما قد يفوق إمكانات عديد من الدول ولا سيما النامية منها، إضافة إلى تزايد الرغبة تجاه تحقيق قدر كبير من العدالة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، فقد بدأ التفكير تلقائيًّا في بدائل متعددة لتمويل التعليم.

وإذا كان التعليم النظامي يعاني من أزمة التمويل، فإن «التعليم غير النظامي يعاني من ضآلة الميزانية السنوية المخصصة؛ فهي متواضعة إذا قورنت بحجم المشكلات التي يواجهها» (5: 149).

يتضح مما سبق أن التعليم غير النظامي لم يحظ بتمويل كافٍ لأداء مهامّه كما ينبغي؛ وذلك يعود إلى نظرة كثير من المسئولين على أنه عمل مجتمعي تطوعي تتضافر فيه جهود المجتمعات؛ لذلك أكد فرنسيسكو سويت مورالس على استخدام عبارة «تعبئة الموارد» بدلًا من كلمة «التمويل» تدليلًا على مفهوم أوسع لاحتياجات التعليم غير النظامي، وقد ذكر العديد من النماذج والتجارب التمويلية الخاصة بالتعليم غير النظامي مثل التي قامت بها الحركة البرازيلية لمحو الأمية (موبرال) MOBRAL، والعمل الثقافي الشعبي أكبو ACCION CULTURAL POPULAR ACPO في كولومبيا، والمعهد المختلط للمساعدة الاجتماعية إيماس Mixto do Ayuda Social Institute في كوستاريكا، وقد امتد نشاط تلك الحالات –مثل موبرال– تدريجيًّا ليشمل قرى البرازيل، ولم يقتصر الأمر على برامج محو الأمية بل أخذ الاهتمام تدريجيًّا إلى برامج التربية المتكاملة، وإلى تعليم ما بعد محو الأمية (6: 58–59).

مما سبق يتضح أنه لا سبيل للتغلب على مشكلة التمويل إلا بالتفكير في إيجاد مصادر كافية لتمويل مشروعات تعليم الكبار، وباستخدام الأموال استخدامًا رشيدًا يعود منها بالفائدة المرجوة عن طريقين أحدهما مصادر تمويل إضافية والآخر ترشيد الإنفاق (41: 224). وهذا

يعني أن البحث عن البدائل أصبح فريضة مستقبلية لنجاح تلك البرامج، وهذا ما دعا الباحث للتفكير في هذه المشكلة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الأموال التي تُرصد للتعليم بصفة عامة والتعليم غير النظامي، فإن الواقع يظهر أن التمويل يمثل المشكلة الرئيسة التي يصطدم بها طموح المسئولين في برامج تعليم الكبار في الدول النامية؛ وذلك لأن ما يرصد للتعليم غير النظامي بواقي الميزانيات، وذلك باعتباره تعليمًا هامشيًّا تطوعيًّا، كما أن ما رصد من أموال للخطة القومية 2003 /2007م لمجال محو الأمية فقط لا يغطي سوى 12% من التكلفة المطلوبة، ومن ثم فإن المخصصات الحكومية لا تكفي لتمويل برامج محو الأمية، وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة طنش (2004).

وللتأكد من مشكلة التمويل قام الباحث بزيارة لفرع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة، وعلم أن هناك مشروعات تحتاج إلى تمويل مثل مشروع زيادة الدافعية، ومشروع الرقابة والجودة والتقويم الفعال، وغيرهما (7: 34).

ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف الدراسة:

حاولت الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- تعرف واقع تمويل برامج تعليم الكبار في مصر.

2- إلقاء الضوء على خبرات بعض الدول في تمويل برامج تعليم الكبار.

3- البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر.

4- الوصول إلى تصور مقترح لتطبيق البدائل المقترحة لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

1- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو تمويل برامج تعليم الكبار خاصة في ظل الأزمات المالية التي تعاني منها الدول النامية ومنها مصر.

2- تزداد أهمية الدراسة باعتبار التمويل أحد المدخلات الرئيسة للنظام التعليمي، سواء كان تعليمًا نظاميًّا أم غير نظامي، وترتبط كفاءة وقدرة التعليم غير النظامي كمًّا وكيفًا بحجم التمويل المخصص للإنفاق عليه.

3- قلة الدراسات العلمية في مجال اقتصاديات تعليم الكبار عامة، وتمويل برامج تعليم الكبار خاصة؛ ومن ثم فإن هذه الدراسة ستكون مفيدة من حيث إنها تسهم في سد النقص في هذا المجال على حد علم الباحث.

4- قد تفيد نتائج الدراسة القائمين على اقتصاديات تعليم الكبار في الأقطار العربية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يستهدف جمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة تشخص الواقع، كما يهدف إلى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث معينة بعد جمع البيانات باستخدام الملاحظة أو المقابلة أو الاختبارات أو الاستفتاءات المناسبة لكل ظاهرة أو حدث، إضافة إلى تفسير الظواهر، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين المتغيرات (35: 202).

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث أداتين لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية: إحداهما استبانة اشتملت في صورتها الأولية على ست وخمسين عبارة، تم عرضها على فريق من المحكمين والخبراء، وقد

حصل الباحث على تغذية راجعة من فريق المحكمين والخبراء من حيث التعديل والإضافة والحذف، إلى أن وصلت بنود الاستبانة في صورتها النهائية إلى تسع وأربعين عبارة، وقد اشتملت الاستبانة على المحاور الآتية:

المحور الأول: بدائل تتبناها الدولة:

ويشمل العبارات أرقام: 1، 4، 7، 10، 13، 16، 19، 22، 25، 28، 31، 34، 37، 40، 43، 46، 47، 48، 49.

المحور الثاني: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي:

ويشمل العبارات أرقام: 2، 5، 8، 11، 14، 17، 20، 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41، 44.

المحور الثالث: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري:

ويشمل العبارات أرقام: 3، 6، 9، 12، 15، 18، 21، 24، 27، 30، 33، 36، 39، 42، 45.

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة ألفا كر ونباخ لثبات الاستبانة، وتوصل الباحث إلى ثبات الاستبانة ككل (0.83) هو معامل عالٍ يعول عليه.

أما الأداة الثانية فقد استخدم الباحث مقابلة مقننة وجهت للمسئولين لأخذ آرائهم حول البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار؛ وذلك لمطابقة نتائجها بنتائج الاستبانة، إضافة إلى تعرف المعوقات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها.

حدود الدراسة وعينتها:

اقتصرت الدراسة على عينة من معلمي الكبار بفرع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة؛ وذلك لتطبيق الأداة الأولى، أما الأداة الثانية فطبقت على خمسة وثلاثين مسئولًا في الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة، والجدول التالي يوضح بيانات العينة الأولى.

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

م	العينة	النوع		الخبرة			الجملة	
		ذكور	إناث	أقل من 5 سنوات	من 5: 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	العدد	النسبة
1-	إدارة بولاق	2	16	9	6	3	18	21.9
2-	إدارة الهرم	4	10	11	3	-	14	17.7
3-	إدارة أبو النمرس	1	14	6	7	2	15	18.3
4-	إدارة العياط	5	10	9	6	-	15	18.3
5-	إدارة جنوب	8	12	9	9	2	20	24.4
	الجملة	82		82			82	%100

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ الاستبانات الخاصة بالأداة الأولى التي تم الحصول عليها بصورة مجملة للعينة، وكذلك مع متغيرات الدراسة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية في معالجة بيانات الدراسة كالتالي:

1- استخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة: إلى أي مدى توافق العينة الأولى على تلك البدائل المقترحة من عدمه؟

2- استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب العبارات حسب أهميتها داخل المحاور.

3- استخدم الباحث اختبار (ت) لحساب فروق المتوسطات ودلالتها الإحصائية في حالة العينات المتساوية.

4- استخدم الباحث معامل Tukey لحساب فروق المتوسطات (ن) ودلالتها الإحصائية فى حالة العينات المتساوية.

مصطلحات الدراسة:

1- بدائل غير تقليدية: عرفها عدنان الأحمد بأنها: جملة السبل والطرق التي تضاف إلى السبل القائمة أو يحل بعضها مكان الآخر، وذلك حسب الظروف القائمة أو المتوقعة لزيادة التمويل (36: 336).

ويرى الباحث أن البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار تتمثل في إيجاد مصادر إضافية أو تكميلية من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها؛ وذلك لتحقيق مبدأ المشاركة لمواجهة مشكلة التمويل، وذلك لإنجاح تلك البرامج وتحقيق أهدافها.

2- التمويل: «محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة، وذلك في ضوء ما تم تحديده مسبقًا من كلفة»(37: 174).

وعرف التمويل على أنه: «توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت؛ بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك» (39: 31).

وقُصد بالتمويل أيضًا توفير مصروفات التعليم الرأسمالية والجارية (40: 125).

من العرض السابق لتحديد مصطلح التمويل يمكن للدراسة الحالية صياغة مدلول للتمويل بأنه: توفير المستلزمات المالية التي تقتضيها عملية إنجاح برامج تعليم الكبار؛ وذلك لتحقيق أهداف الخطط المرسومة من قِبَل المسئولين.

الدراسات السابقة:

تعرض الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات التي تتعلق بمجالها مرتبة حسب التوقيت الزمني من القديم للحديث، وبيانها كالتالي:

أولا: الدراسات العربية:

1– دراسة تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى ج.م.ع (1973) (59):

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات أهمها: ما حجم الجهود المبذولة في محو الأمية؟ وما الاتجاهات السائدة في تمويل البرامج؟ وكيف يمكن تقدير المتطلبات المالية لبرامج محو الأمية؟ وما أهمية التكلفة؟ وكيف يمكن القيام بهذا العمل على أفضل وجه؟

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن مشكلة التمويل ترجع إلى عدم تنوع مصادر الدخول، وضعف تطوير أجهزة وسياسات تعبئة المدخرات الضريبية والمصرفية والتأمينية، وقلة القروض الخارجية التي تقدمها. وأوصت الدراسة بضرورة إتاحة مزيد من الاستثمارات في خطط التنمية لبرامج محو الأمية، وزيادة الاعتمادات المالية في الميزانية العامة، واعتبار خطط محو الأمية جزءًا لا يتجزأ من الخطة العامة للتعليم، بحيث يتم التنسيق بين محو أمية الكبار والصغار، كما يتم التنسيق بين مؤسسات تعليم الكبار المختلفة.

2– دراسة العائد الاقتصادي لمحو الأمية ومرحلة التعليم الابتدائي والثانوي العام فى القطاع الصناعي (1982) (60):

هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاقتصادي الفردي لكل من محو الأمية والتعليم الابتدائي والثانوي العام في القطاع الصناعي.

وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن العائد الاقتصادي للتعليم الثانوي يفوق العائد الاقتصادي لمحو الأمية، إلا أن العائد الاقتصادي للأفراد الأميين يتساوى تقريبًا مع العائد الاقتصادي للأفراد غير الأميين.

وأوصت الدراسة بالعمل على تقليل الفاقد من التعليم الثانوي بتقليل نسبة الرسوب والتسرب، والعمل على توفير المدخلات المهمة للعملية التعليمية بصفة عامة، والتعليم الابتدائي والثانوي بصفة خاصة، وتشجيع الباحثين في كليات التربية للعمل في مجال اقتصاديات التعليم ومحو الأمية.

3– دراسة العائد الاجتماعي لبرامج محو أمية المرأة العاملة (1999) (61):

هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاجتماعي لبرامج محو أمية المرأة العاملة في القطاعين الخدمي والإنتاجي، وكذلك تعرف العلاقة بين محو الأمية واتساع نطاق أدوار المرأة العاملة، إضافة إلى تعرف العلاقة بين محو أمية المرأة العاملة ومشاركتها في الأنشطة الثقافية والاجتماعية، وأخيرًا هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لزيادة العائد الاجتماعي لبرامج محو الأمية للمرأة العاملة.

وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها تحقق العائد الاجتماعي بالنسبة لاتساع نطاق أدوار المرأة العاملة وفقًا للترتيب الآتي: دور الزوجة كموظفة ثم زوجة، ثم دورها كأم، كما تحقق العائد الاجتماعي لاكتساب القيم الإيجابية على النحو التالي: ترشيد الاستهلاك، وتنظيم الأسرة وغيرها.

واستخلاصًا لنتائج الدراسة فقد تحقق العائد الاجتماعي لبرامج محو الأمية وفق ما يلي: اكتساب القيم الاجتماعية، ثم العلاقات الاجتماعية، ثم اتساع نطاق أدوار المرأة العاملة، وأخيرًا الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

4– دراسة اقتصاديات محو الأمية وأثرها على تنمية الموارد البشرية فى ج.م.ع (2004) (62):

هدفت الدراسة إلى تعرف خطط وحملات محو الأمية، وتعرف قضايا الإحجام والتسرب والارتداد بوصفها مظاهر هدر اقتصادي، كما هدفت الدراسة لمناقشة تكلفة برامج محو الأمية، وتعرف مصادر التمويل والعائد منها.

وأسفرت الدراسة إلى أن تكلفة الدراسة لتعليم الأمي خلال دورة دراسية مدتها (11) شهرًا في برنامج محو أمية بلغ (145.63) جنيها في عام 2004، كما بلغت المبالغ المدرجة في خطة الدولة الخمسية لبرنامج محو الأمية مبلغ (59.7) مليون جنيه لعام 2004م، في حين أن التكلفة السنوية المقدرة للخطة القومية 2003 /2007م مبلغ (500) مليون، وهي لا تغطي سوى 12% من التكلفة المطلوبة؛ ومن ثم فإن المخصصات الحكومية وحدها لا تكفي لتمويل برامج محو الأمية.

وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم عملية الإنفاق على برامج محو الأمية، وتحديد مصادر تمويل الخطة حتى لا تتعرض للفشل عند استيفاء التمويل المطلوب.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1– Study Sources of Financial Support for Adult Education (1992) (64):

هدفت الدراسة إلى تعرف مصادر تمويل تعليم الكبار في بريطانيا، وتوصلت الدراسة إلى جملة من تلك المصادر كان أهمها:

1– القروض. 2– المكافآت. 3– الإعانات المالية. 4– الحصص المالية.

وتمثل هذه المصادر مصادر محلية متغيرة حسب تغير التوقيت الزمني المستخدمة فيه، كما توصلت الدراسة إلى أن إتاحة الموارد المالية تحتاج إلى تدعيم مالي بصفة مستمرة لتغطية تكاليف الدراسة.

2– Study Practices of Adult Learning Principles (2005) (65):

هدفت الدراسة إلى تعرف نظام المساعدات المالية للطلاب الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم لبرامج تعليم الكبار، كما هدفت الدراسة إلى وصف إستراتيجياتهم التعليمية باستخدام مقياس لمبادئ تعليم الكبار في كليات «أوكلاهما».

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1– أن مسئولي المساعدات المالية كانوا منحازين لجانب المعلم، إضافة إلى رغبتهم في معرفة حاجات الطلاب.

2– كشف التحليل العنقودي أن أربعة مجموعات متميزة توجد ضمن مجتمع المساعدة المالية، مستندة على ممارساتهم لمبادئ تعليم الكبار. واقترحت الدراسة: ضرورة تطبيق مبادئ تعليم الكبار في نطاق المساعدات المالية والتعليم المهني المستمر، وضرورة الانتفاع من المجموعات المتميزة.

3– Study Francis Xavier University (2005) (66):

هدفت الدراسة إلى تعرف أهمية مجال تعليم الكبار باعتباره مفتاحًا للقرن الحادي والعشرين وحل مشكلاته وخاصة الأزمات المالية، كما هدفت الدراسة إلى وضع حلول من قِبل الحكومة الفيدرالية لتلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين الكبار لمواجهة العجز التمويلي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1– اتجاه الدولة إلى التمويل المحلي من خلال قيام الأقاليم المحلية بإصدار أسهم محلية لتنمية الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية.

2– الاستفادة من المبالغ التى تقوم بتحصيلها المؤسسات التعليمية مقابل ما تقدمه من خدمات.

3– الاعتماد أيضًا على إيرادات الطلاب الوافدين من الخارج، وما يقدمون من أموال مقابل حصولهم على برنامج كامل.

4– Study Adult Education in Rural Pensylvania (2006) (67):

هدفت الدراسة إلى إمداد واضعي السياسات بالمعلومات لتبني برامج تعليم الكبار في ريف بنسلفانيا، والذي يواجه مجموعة من التحديات أهمها الأزمات المالية، كما هدفت الدراسة إلى تعرف قنوات تمويل لتعليم الكبار.

وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها:

1- أن النظام التعليمي في مجال تعليم الكبار يواجه جملة من التحديات والعقبات أهمها الأزمات المالية.

2- أن الأزمات المالية تواجه المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية.

3- أسفرت الدراسة عن الدعوة لطرح البدائل لحل مشكلة التمويل في المناطق الفقيرة لتعليم الكبار.

4- أن برامج تعليم الكبار نفسها تواجه مجموعة من التحديات أهمها الربط بين الخريجين وسوق العمل لحل مشكلات التمويل واستمرار تلك البرامج.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

1- غطت الدراسات السابقة العديد من المجالات؛ فمنها ما تناول جانب التمويل من حيث التكلفة أو العائد في برامج محو الأمية مثل دراسة شكري عباس 1973م، ودراسة أسامة على السيد أحمد طنش 2004م، وهناك دراسات اهتمت بالعائد الاقتصادي لبرامج تعليم الكبار مثل دراسة صلاح الدين إبراهيم معوض 1982، كما اهتمت دراسة نادية عبد الجواد الجرواني بدراسة العائد الاجتماعي لبرامج محو الأمية 1999م، وهناك دراسات اهتمت بعرض مصادر للتمويل مثل دراسة Hyda, Phllis 1992، ودراسة جامعة القديس فرنسيس كزافييه (2005)، ودراسة Yan , Wen Fan (2006).

2- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة؛ حيث إنها تحاول وضع حلول لمشكلة التمويل في برامج تعليم الكبار.

3- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إطارها النظري، وبناء الأدوات، وفي وضع التصور المقترح.

خطة السير في الدراسة:

– لتحقيق الهدف الأول الذي ينص على واقع تمويل برامج تعليم الكبار في مصر؛ تعرضت الدراسة في إطارها النظري لتحقيق الهدف.

– لتحقيق الهدف الثاني الذي ينص على إلقاء الضوء على خبرات بعض الدول في تمويل برامج تعليم الكبار؛ فقد تعرضت الدراسة في إطارها النظري لذلك.

– لتحقيق الهدف الثالث الذي ينص على البحث عن البدائل المقترحة غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر؛ تعرضت الدراسة في إطارها النظري، ورصدت البدائل، واشتقت منها أدواتها للميدان.

– لتحقيق الهدف الرابع الذي ينص على الوصول لتصور مقترح لتطبيق البدائل المقترحة لتمويل برامج تعليم الكبار؛ توصلت الدراسة من جانبيها النظري والميداني لتصور مقترح يمكن تطبيقه.

* * *

<u>الإطار النظري:</u>

يتناول الإطار النظري واقع تمويل برامج تعليم الكبار في مصر من خلال ما طرحته الدراسات والأدبيات والمؤتمرات، إضافة إلى تعرف أوجه الاختلاف بينه وبين التعليم النظامي، ثم يتم تناول خبرات بعض الدول في تمويل برامج تعليم الكبار، ثم ترصُّد الدراسة للبدائل المقترحة لتمويل تلك البرامج.

أولا: واقع تمويل برامج تعليم الكبار:

تعتبر مشكلة تمويل التعليم من المشكلات التي تحتاج من المجتمعات أن توليها أسبقية ملحوظة ضمن ما هو عاجل من مشكلات؛ وذلك لأنها تمثل إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه النظم التعليمية المعاصرة في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي، ومشكلة تمويل التعليم بنوعيه النظامي وغير النظامي تتطلب توفير المال اللازم؛ حتى لا يصطدم طموح المسئولين في تحقيق أهدافهم بالموارد المالية المتواضعة؛ ولذلك ركزت الدراسات التي أجريت

على مصادر تمويل التعليم على نقطتين رئيستين: إحداهما تتعلق بالمصادر البديلة للتمويل، والأخرى تتعلق بمن الذي يدفع تكاليف التعليم (8: 121–123).

ونظرًا لأن تعليم الكبار يكاد أن يصبح فرض عين على أفراد المجتمع بمفهومه الشامل؛ فإن الدول يقع على كاهلها تمويل برامجه مع تشجيع مبادرات التمويل المختلط بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص (9: 19).

وأوضحت دراسة «عباس» أن مشكلة التمويل تعتبر في مقدمة المشكلات المعوقة للجهود المبذولة في مجال تعليم الكبار عامة، ويتمثل طرفَا هذه المشكلة في ارتفاع التكاليف واستمرار تزايدها، إضافة إلى قصور الموارد الإيرادية لمواجهة هذه التكاليف من جهة أخرى (10: 119).

يتضح مما سبق أن تمويل التعليم يعتبر مدخلًا في غاية الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي؛ حيث أوضح (حلمي) أن «التعليم يزداد بالقوة الاقتصادية الضرورية التي تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والمادية، ومن دون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية أصبحت مشكلاته أيسر في التناول، وإيجاد الحلول المناسبة لها» (11: 20).

هذا وقد أوضحت الخطة القومية للهيئة العامة لتعليم الكبار الصادرة مؤخرًا عام 2006م أن من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الخطة لأهدافها نقص الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها لتحقيق المبالغ المطلوبة مع ارتفاع تكلفة التنفيذ عن المخطط نتيجة ارتفاع الأسعار، إضافة إلى ضعف المشاركة الشعبية والتنفيذية، وعزوف الكثير عن المشاركة الإيجابية، على الرغم من إنفاق كمّ كبير من الموارد بأنواعها المختلفة على اللجان التنفيذية وغيرها، كما أوضحت الخطة أيضا أن هناك العديد من المشروعات التي ما زالت تحتاج إلى تمويل مثل مشروع زيادة الدافعية، ومشروع نظم الرقابة والجودة والتقويم (12: 11 –34).

وإن المتتبع لتمويل برامج تعليم الكبار منذ إنشاء الهيئة العامة لتعليم الكبار بصدور القانون رقم (8) لسنة 1991م؛ يدرك أن وزارة المالية أدرجت الهيئة العامة لتعليم الكبار ضمن ميزانياتها، ومنحتها مبلغ (200) ألف جنيه مصرى، كما اعتمدت الهيئة على مصادر التمويل التالية: الميزانية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشروعات محو الأمية، إضافة إلى ما يخصص من ميزانية المؤسسات والهيئات والوزارات والشركات لمحو أمية العاملين بها، وكذلك تخصيص نسبة من الضرائب على الإعلانات للإنفاق منها على مشروعات محو الأمية، كما تعتمد الهيئة أيضا على المصادر غير التقليدية من الهيئات والتبرعات والمعونات المقدمة من المنظمات والهيئات الأجنبية والمحلية لتمويل مشروعات محو الأمية (13: 34).

يتضح مما سبق أن المخصصات المالية للهيئة العامة لتعليم الكبار تكاد أن تصرف على المجال الأوحد وهو محو الأمية، وما دونها فلا يأخذ نصيبه كما ينبغي.

إن القصور الواضح في تمويل تعليم الكبار لم يقتصر على مصر فحسب، وإنما امتد ليشمل العديد من الدول المتقدمة والنامية، وإن المتتبع لمؤتمرات تعليم الكبار العالمية يعلم أن اللجنة المنظمة لمؤتمر طوكيو 1972م باليابان رأت أن الدول تبخل على تعليم الكبار، وتعطيه بواقي التعليم النظامي، ولكن أي برنامج جديد لتعليم الكبار يحتاج إلى مساندة مالية كافية، وعلى الرغم من الصرخات التي يطلقها رجال تعليم الكبار بالشكوى فإن موضوع التمويل يواجه تجاهلا غريبا، ويعتبر الحصول على أرقام موثوق فيها حول نفقات تعليم الكبار أمرًا بالغ الصعوبة حتى في البلاد المتقدمة، وكان نتيجة هذا التعسر المالي أن أوصت المؤتمرات الدولية ومنها طوكيو 1972 ومؤتمر باريس 1985 الذي أوصى بتدابير الموارد المالية لأغراض التنمية، كما أوصى مؤتمر هامبورج 1997 برصد ميزانية خاصة لتمويل تعليم الكبار على غرار أنواع التعليم الأخرى (14: 84-142).

هـذا ويؤكـد مـؤتمر «جـومتين 1990» أنــه مــن الضــروري تعبئــة المــوارد الماليــة البشـرية حكوميـة أم غيـر حكوميـة، مـع التوسـع فـي نطـاق الـدعم مـن القطـاع العـام حيـث يمكـن اجتـذاب المـوارد مـن الإدارات والمؤسسـات الحكوميـة المسـئولة عـن التنميـة البشـرية، وذلـك مـن خـلال زيـادة الاعتمـادات، وتـدعو الحاجـة إلـى تمويـل دولـي متزايـد لمسـاعدة البلـدان الأقـل نمـوًا فـي تنفيـذ خطـط عملهـا المسـتقلة وفـق الرؤيـة الموسـعة للتربيـة الأساسـية للجميع (21: 8–15).

ولعـل مشـكلة نقـص التمويـل أدت إلـى التفكيـر فـي حـل هـذه الإشـكالية مـن حيـث هـل تتـولى الدولــة وحــدها تمويــل بــرامج تعلــيم الكبــار؟ أم لابــد أن يتحمــل الدراســون نفقــات تعلـيمهم؟ فأوضـح «نصـار» ذلـك قـائلا: إن هنـاك فـريقين أحـدهما يـرى أن الدولـة يجـب أن تتحمـل مـن خـلال الموازنـة العامـة نفقـات تمويـل بـرامج تعلـيم الكبـار؛ وذلـك لأن تعلـيم الكبـار وسـيلة لتحقيـق التـوازن الاجتمـاعي، وأن هـذه البـرامج لهـا مـن الأهميـة مـا تتمتـع بـه بـرامج التعلـيم النظـامي، وأن تحصـيل رسـوم دراسـية فـي تلـك البـرامج يجعلهـا مقصـورة علـى مـن يسـدد هـذه الرسـوم، أمـا الفريـق الآخـر فيـرى أن الدراسـين لا بـد أن يتحملـوا نفقـات تعلـيمهم؛ حيـث يـرون أن تمويـل تلـك البـرامج مـن الموازنـة العامـة يعصـف بمبـدأ تكـافؤ الفـرص؛ حيـث يـؤدي إلـى دعـم الأغنيـاء مـع الفقـراء، إضـافة إلـى أن الـدارس يسـتفيد مـن تلـك البـرامج؛ فعليـه أن يـدفع ويشـارك فـي تمويلهـا، كـذلك يـرون أن النـاس يعطـون الأشـياء قيمـة عنـدما يـدفعون ثمنًـا لهـا، كمـا أن كلفـة تلـك البـرامج تصـبح مرتفعـة مـع انخفـاض العائد إذا تم تمويلها من الموازنة العامة (165:15– 167).

يتضـح ممـا سـبق أن بـرامج تعلـيم الكبـار تتطلـب التنسـيق والتخطـيط لتـوفير المـال الـلازم لإنجـاح تلـك البـرامج؛ وذلـك لأن الكبـار بمختلـف مسـتوياتهم يُعـدُّون قـوة اقتصـادية لها شأنها في المجتمع.

هـذا وقـد أوضـح «غنيمـة» أن بـرامج تعلـيم الكبـار تتطلـب اسـتخدام المـوارد المتاحـة بصـورة مكثفـة، وإذا لـم يـتم ذلـك علـى الوجـه السـليم فـإن البـرامج ستصـبح باهظـة التكـاليف،

ومـدمرة للاقتصـاد القـومي؛ حيـث ينشـغل الكبـار عـن أدوارهـم المجتمعيـة ممـا يسـفر عـن توقف حركة الإنتاج (16: 236-237).

كمـا يتضـح أن البُعـد الاقتصـادي لتعلـيم الكبـار يجـب أن يحظـى باهتمـام كبيـر، وهـذا مـا أكـده «اللقـاني» قـائلا: حيـث لا يكفـي علـى الإطـلاق أن يـتم تعلـيم الكبـار بـأي صـورة مـن الصـور، وعلـى أي مسـتوى، دون أدنـى اعتبـار للعائـد الاقتصـادي؛ وذلـك لأن هذه العملية تدخل في باب الاستثمار البشري (17: 121).

مـن خـلال عـرض واقـع تمويـل بـرامج تعلـيم الكبـار يتضـح أن الدولـة هـى المسـئولة عـن مصـدر التمويـل، واختـزال الإنفـاق علـى محـو الأميـة وبعـض المناشـط والمجـالات الأخـرى مثـل مواصـلة المتحـررين للتعلـيم، إلا أن تطـوير واقـع تمويـل بـرامج تعلـيم الكبـار يتوقـف علـى دور رجـال التربيـة، وهـذا مـا أكـده (شـكري عبـاس) قـائلا: يجـب أن يكـون لرجـال التربيـة الـدور الأساسـي فـي اتخـاذ القـرارات الماليـة وترجمـة الخطـط والمشـروعات فـي صـورة نفقـات ماليـة مفصـلة؛ حتـى إذا نوقشـت كانـت مهيـأة لأن تُعتمَـد، أو تـدخل عليها بعض التعديلات التي يشترك فيها رجال المال والتربية (18: 15).

هـذا وقـد أضـافت الوثيقـة المرجعيـة لتقـويم التجـارب والجهـود العربيـة فـي مجـال محـو الأميـة وتعلـيم الكبـار جملـة مـن التوجهـات التـي يمكـن الاسـتفادة منهـا فـي تمويـل بـرامج تعليم الكبار لعل منها:

1- الدولـة تتحمـل تمويـل بـرامج التعلـيم الأساسـي للكبـار (الأميـين) لتحقيـق التـوازن الاجتماعي، والعدل التعليمي.

2- الفـرد الكبيـر يسـهم فـي تمويـل بـرامج تعليمـه عنـدما يرغـب فـي الحصـول علـى بـرامج الثقافة الحرة والتنمية الذهنية والمهنية.

3- جهـات العمـل تتحمـل تمويـل مـا يقـدم مـن بـرامج لتعلـيم الكبـار؛ حيـث إنهـا المسـتفيد الأول مـن ذلـك، وبخاصـة أن بعـض المؤسسـات والشـركات حاليـا لـديها ميزانيـات تقـدر

بـالملايين للتـدريب؛ ومـن ثـم ينبغـي علـى برامجهـا أن تتحمـل ذلـك؛ لأنهـا المسـتفيد الأول.

4- الأطـراف الثلاثـة السـابقة تتحمـل التمويـل معًـا عنـدما توجـد نوعيـة مـن البـرامج تتطلـب الشراكة بين هذه الأطراف في التمويل (63: 37-38).

أوجه الاختلاف بين تمويل تعليم الكبار وتمويل التعليم النظامي:

تعـاني بـرامج تعلـيم الكبـار فـي معظـم دول العـالم مـن نقـص فـي التمويـل علـى الـرغم مـن التأكيـد المسـتمر علـى أهميـة تلـك البـرامج، ويعتبـر التمويـل الشـريان المغـذي للعمليـة التعليميـة سـواء أكانـت نظاميـة أم غيـر نظاميـة؛ حتـى تتحقـق الأهـداف المنشـودة للطاقـات البشـرية، وقـد يعـود نقـص التمويـل فـي بـرامج تعلـيم الكبـار للأسـباب التـي أوضـحها «نصار» قائلا:

- ضعف إحساس صناع القرار بأهمية تعليم الكبار مقارنة بالتعليم النظامي.
- اعتبار نفقات تعليم الكبار -في غالب الأحيان- نفقات اختيارية.
- طبيعـة بـرامج تعلـيم الكبـار ذاتهـا؛ حيـث يتطلـب تنفيـذها تضـامن جهـود هيئـات عديـدة حكوميـة وغيـر حكوميـة؛ ممـا قـد يـؤدي إلـى ضـعف التنسـيق بـين تلـك الجهـود؛ ممـا ينعكس على نقص التمويل واضطراب عملياته (19: 6).

ويختلـف تمويـل تعلـيم الكبـار عـن تمويـل التعلـيم النظـامي كمـا أوضـحها «نـوير» فيما يلي:

- يعمـل عـدد مـن هيئـة العـاملين بتعلـيم الكبـار بصـفة تطوعيـة غيـر مدفوعـة الأجـر، والبعض الآخر يعمل لبعض الوقت ومن ثم لا يتقاضى أجرًا كاملًا.

– تستخدم مرافق التعليم المدرسي وغيرها من المرافق المتاحة في المجتمع في تعليم الكبار، والأبنية المخصصة كليا لتعليم الكبار محدودة، ويحدّ هذا من تكلفة إنشاء الأبنية وصيانتها وتشغيلها.

– الملتحقون بتعليم الكبار عادة من بين المشتغلين أو العاملين في النشاط الاقتصادي، ويقلل هذا من قيمة النفقة الضائعة أو نفقة الفرصة، وهو الدخل الذي كان يمكن أن يتحقق إذا ما عمل الفرد بالإنتاج بدلا من التحاق بالتعليم.

– تنتشر وتتوزع مؤسسات إدارة وتنظيم تعليم الكبار على عدد كبير من الهيئات والوزارات، على نقيض التعليم النظامي الذي غالبا ما تشرف عليه وزارة واحدة وهي وزارة التربية والتعليم؛ من هنا لا تتدرج ميزانيات تعليم الكبار في هيئة واحدة.

– يترابط عدد كبير من أنشطة تعليم الكبار فيما بينها، وفي بعض الحالات لا يمكن فصل الإسهامات المتبادلة فيما بين هذه الأنشطة المتداخلة.

وعلي الرغم من تلك الاختلافات وغيرها فإن تعليم الكبار والتعليم النظامي كلاهما نشاط اقتصادي، أي أنه عملية استخدام الموارد لإنتاج قيمة.

كما أن الاختلافات بين ماليات التعليم النظامي وماليات محو الأمية لا يعني أن مبادئ تحليل وحساب النفقة والتمويل والعائد من التعليم المدرسي لا ينطبق على التحليل المالي لمحو الأمية، ولكن الأمر يتطلب إجراء تعديلات على النماذج المستخدمة في التحليل (34:102).

يتضح مما سبق أن تمويل برامج تعليم الكبار تمويل تشارُكيّ، تتضافر فيه العديد من الهيئات والمؤسسات والوزارات، وهو يختلف بدوره عن تمويل التعليم المدرسي الذي تختص به وزارة التعليم.

ويعتبر تمويل تعليم الكبار لم يحظ كغيره من تمويلات التعليم الأخرى؛ حيث أوضح «زاهر» أن نصيب جهود محو الأمية العملية غالبًا ما يكون متواضعًا بالقياس

لما يُصرف على أنواع التعليم الأخرى، ولا يتكافأ مع حجم مشكلة الأمية؛ لذا فزيادة المخصصات المالية لمحو الأمية بالدرجة الكافية يعني البحث عن مصادر وموارد مالية جديدة، مثلما يعني عدالة توزيع اعتمادات التعليم بما يردّ للأميين حقهم في التعليم (20: 33).

وقد أضاف «بول برتلسن» أنه ما دامت هناك منافع تعود بشكل غالب على الشركات أو مواقع محلية لأفرادٍ ما؛ فقد وجب على هؤلاء أن يتحملوا المصاريف إما مباشرة أو سدادًا لديون التعليم (22: 220).

يتضح مما سبق أن تمويل برامج تعليم الكبار تختلف عن تمويل برامج التعليم النظامي؛ حيث ينظر للأولى على أنها تأخذ بواقي ما يصرف على الثانية، وهنا يظهر الاحتياج الشديد للبدائل التي يمكن أن تمثل المخرج لأزمة تمويل تعليم الكبار.

ثانيا خبرات بعض الدول في تمويل برامج تعليم الكبار:

1- خبرة كندا:

يعد التمويل العائق الأساسي في وجه فرص «تعليم مدى الحياة» كفء، والذي يتم توفيره داخل الجامعات، وقد أدركت الحكومة الكندية ذلك من خلال تبنيها لتصريح وأجندة هامبورج 1997م للمستقبل، وبدأ التصريح والأجندة في مناقشة قضايا تعوق «تعليم مدى الحياة» من خلال فكرة رئيسة تحت عنوان «اقتصاديات تعليم الكبار»، ومما ذكرته كندا في هذه الأجندة لتحسين ماليات تعليم الكبار ما يلي (68):

1- مساهمة كل من المؤسسات المالية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومساهمة القطاع الخاص والمتعلمين أنفسهم فى تمويل تعليم الكبار.

2- السعي للاستثمار كما اقترحت اللجنة الدولية للتعليم للقرن الحادي والعشرين، من خلال تخصيص حصة مساوية للتعليم خاصة بتعليم الكبار.

3- اقتراح أن تخصص كل وزارة (زراعة – صحة – تنمية) حصة من ميزانياتها الخاصة لبرامج تعليم الكبار، باعتبار ذلك استثمارًا للإنتاج في شتى مجالات المجتمع.

4- تخصيص حصة مساوية من مصادر التعليم في مجال تعليم المرأة لضمان مشاركتها التامة في مختلف مجالات العلم والمعرفة.

5- تعزيز ما ورد في إقرار منظمة العمل الدولية (140) لعام 1974 فيما يختص بإجازات التعليم المدفوعة.

6- تشجيع المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار من خلال المبادرات المجتمعية الخلاقة التي تركز على قوة وقدرات كل أفراد المجتمع.

7- مقايضة الديون الحالية للدول المتقدمة وتحويلها إلى استثمارات في مجالات التنمية البشرية فى الدول النامية.

كل هذه الاقتراحات لم تتم تطبيقها، فما زال هناك نقص في التمويل الخاص ببرامج تعليم الكبار في أونتاريو (Ontario).

كما يوجد نموذج كندي آخر متمثل في دبلوم تعليم الكبار بكلية الآداب والفنون التطبيقية جامعة وادي فريزر، حيث تعتمد الكلية على مصادر تمويل لبرنامج تعليم الكبار من خلال الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية، إضافة إلى الرسوم التي يتم تحصيلها من الطلاب نظير الاستفادة من البرامج التعليمية المقدمة، هذا وقد اتجهت الدولة إلى التمويل المحلي من خلال قيام الأقاليم المحلية بإصدار أسهم محلية لتلبية الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية (69).

2- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية(70):

ينقسم التمويل في مجال تعليم الكبار في أمريكا إلى الحكومة الفيدرالية، إضافة إلى المعونات المحلية والهبات التي تمنحها الولايات.

إن العبء الأكبر يقع على عاتق الحكومة الفيدرالية، التي تساهم بما يزيد عن 90% من جملة الميزانيات المخصصة لبرامج محو الأمية في مختلف الولايات، في حين تساهم المحليات بنسبة 10%، وعلى الرغم من أن الحكومة الفيدرالية تتحمل العبء الأكبر فإن الولايات والمحليات لها حرية إنفاق المعونات التي تقدمها الحكومة حسب إدارتها.

كما تقدم الحكومة الفيدرالية معونات مالية لتمويل برامج محو الأمية للذين يتقنون مهارات اللغة والبرامج الوظيفية للعمال، كما تتولى الحكومة الفيدرالية تمويل تلك البرامج في المناطق النائية.

وهكذا يتضح ما سبق أن الحكومات مهما كانت متقدمة فإنها لا تستطيع أن تقوم بمفردها بقضية التمويل، فلا بد من البحث عن بدائل معينة؛ حتى تضمن نجاح برامج تعليم الكبار في العالمين المتقدم منها والنامي.

ثالثا: البدائل غير التقليدية التي يمكن الاستفادة منها في تمويل برامج تعليم الكبار:

إن التزايد المستمر على طلب التعليم وخاصة في الدول النامية نتيجة النمو السكاني وقلة الموارد، وطموحات الحكومات في تقديم فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع وخاصة الفئات الأكثر احتياجا؛ كل ذلك أدى إلى «ضغوط شديدة على

ميزانيات الدُّول؛ مما جعلها تفكر في استحداث أساليب ووسائل لخفض كلفة التعليم، أو ترشيد استخدام الموارد المالية النادرة المتاحة لأقصى حد» (23: 338).

ومن ثم فإن الحاجة إلى توفير بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم بصفة عامة، وبرامج التعليم الكبار بصفة خاصة أصبحت ضرورة عصرية وحتمية تعليمية، وفريضة مستقبلية؛ حتى يتم تقليل تكلفة تلك البرامج، وترفع من كفايتها الداخلية، وفي هذا السياق تزايدت الدعوة إلى تشجيع الجهود الذاتية ومساهمات رجال الأعمال في تمويل التعليم، واعتبار تلك المشاركة الشعبية مصدرًا مهمًّا من مصادر التمويل في حالة حسن استخدامها وتنظيمها والاستفادة منها (24: 17).

من العرض السابق يتضح أن هناك علاقة بين تكلفة التعليم وتمويله وتوفير المتطلبات المالية، ولكن المتطلبات المالية لا تستطيع الدولة بمفردها تحقيقها؛ ولذا فالبحث عن البدائل بأت أمرًا مفروضا على المجتمعات. أما عن الأمر الأكثر أهمية فهو كيفية التوازن بين الموارد المتاحة والبدائل في حالة الاعتماد عليها.

ويمكن تحقيق البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار من خلال:

- تقديم الدعم المالي من خلال أرباب العمل فيما يتعلق بتكلفة التدريب المهني؛ وذلك لما للتدريب من أثر فعال وملائم مع الحاجات الصناعية والزراعية، وهذا يستوجب مشاركة أرباب العمل في وضع سياسات التدريب الحِرفي لفرض ضريبة تدريب تطوعية، إضافة إلى إمكانية الحصول على الدعم المالي في شكل مساعدات ثنائية أو متعددة لمشروعات محددة أو من هيئات خيرية (25: 24).

هذا وقد أضاف «طنش» العديد من الموارد لبرامج محو الأمية تأخذ عدة أشكال تتمثل فى:

- قيام الهيئات والمؤسسات بتقديم بعض موظفيها للعمل في البرامج على أن تتحمل مكافآتهم ومرتباتهم.

– تيسير استخدام وسائل الاتصال والمواصلات، بحيث تتحمل جهة ما نفقات استخدام التليفونات أو تقديم سيارتها للعاملين أو الدارسين.

– الدعم الإعلامي، وذلك بأن يتم الإعلان عن البرامج مجانًا في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، أو تخفيض تكلفة الإعلان.

وأضاف «عباس» أنه يمكن تطبيق مبدأ الفاعلية دون التأثير على مستوى المخرجات، وذلك بتوفير البدائل الآتية (27: 16):

– ضغط المصروفات؛ حتى لا تصبح الخدمات الإدارية عبئًا ثقيلا على ميزانية البرامج.

– الحد من المصروفات الخاصة باستغلال المياه والكهرباء والأدوات والوسائل التعليمية.

– ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية؛ لخفض النفقات إلى أقل حد ممكن.

– البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار، مع عدم خفض الجودة.

هذا، وقد أضافت «السحماوي» مصادرَ لتمويل التعليم يمكن الاستفادة منها في بدائل تمويل برامج تعليم الكبار كان من أهمها (211:28–212):

– تمويل التعليم عن طريق المجتمعات المحلية التي يمكن أن توفر موارد من عدة طرق هي:

– وضع رسوم تُحصَّل من المواطنين عند تعاملهم مع أجهزة التعليم بالمحافظة، وذلك من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية بنسب محدودة.

– فرض إتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة.

– فرض رسوم على النقل الداخلي والخارجي لمنتجات المحافظة.

– تشجيع الأهالي على التبرع بالوسائل كافة، وذلك بالتوعية ونشر المعلومات الخاصة بالجانب المالي للتعليم.

ويشير «فيصل محمد» إلى أن هناك صورًا متعددة للتمويل غير الحكومي يمكن الاستفادة منها في تمويل برامج تعليم الكبار تتمثل في (29:62–63):

– التبرعات والهبات: حيث تلجأ الدول إلى حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم، وتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات، أو إقامة المباني، والتبرع بالأرض وتسمَّى هذه الجهود الذاتية.

– إسهامات القطاع الخاص: حيث يكون استثمار أفراد أو هيئات في فتح مؤسسات تعليمية سواء نظامية أم غير نظامية.

– مساهمة مؤسسات الإنتاج في الإنفاق، إضافة إلى إيرادات الأملاك العقارية والصناعية والنقدية وغيرها.

ويمكن استقطاب التمويل وتطبيق البدائل السابق ذكرها كافة على برامج تعليم الكبار، كما يمكن أخذه من الكبار أنفسهم، ومن وحدات الحكم المحلي، وهذا ما هو سائد في جميع دول العالم؛ حيث أشارت (دعاء عثمان) قائلة: إن هناك مصادر غير حكومية تتمثل في (30: 147):

– مصروفات واشتراكات حصيلة المبيعات والإعلانات، إضافة إلى تبرعات الجمعيات الخيرية، ومنح قروض الهيئات والمنظمات الدولية والأجنبية.

ويتضح مما سبق أن تمويل التعليم بصفة عامة وبرامج تعليم الكبار بصفة خاصة أمرٌ في غاية الأهمية؛ وذلك لإنجاح العملية التعليمية التي بدأ التفكير وإعادة النظر في هيكلتها في الوطن العربي.

تلك الهيكلة اقتضت الأخذ بعدة اعتبارات أهمها (31: 156):

– تبني هياكل مالية مرنة تحقق العدالة والمساواة في توزيع الاعتمادات المالية الحالية.

– زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي.

– إعادة صياغة الأولويات القومية بحيث يأخذ التعليم حقه من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام.

– تحريك حماسة الجمهور والمبادرات الشخصية للمشاركة في تمويل التعليم العربي.

– الانفتاح على مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

– الاستفادة من منجزات الثورة المعلوماتية في مجالات التعليم النظامي وغير النظامي؛ لتخفيض تكلفة التعليم إلى أقصي حد ممكن.

– التفكير في صيغ وأساليب فاعلة؛ لتجسير الفجوة بين مؤسسات التعليم المدني والقطاع المحلي.

وبعد استعراض البدائل غير التقليدية التي طُرحت في مجال تعليم الكبار أو للتعليم النظامي، التي يمكن الاستفادة منها في تمويل تعليم الكبار، مع الأخذ في الاعتبار بأن البدائل التي يمكن أن تسهم بها الشركات للأفراد لا تضيع، بل يعود استثمارها على تلك الهيئات والمؤسسات؛ حيث أشار «الطنوبي» قائلا: إن برامج محو الأمية أكثر اقتصاديةً من برامج التعليم النظامى، وإن ما ينفقه أصحاب المصانع أو المزارع على تعليم الأفراد لديهم في برامج محو الأمية الوظيفية يكون أكثر عائدًا على المدى البعيد (32: 64).

وأضاف «بول برتلسن» لونًا جديدًا للبدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار، أطلق عليه ضرائب على المنتجات الأولية؛ حيث إن نجاح الدول النامية في اتفاقها على أن تجعل البلاد المتقدمة تدفع تكاليف ما يسمَّى بضرائب التدريب على المنتجات التي لا تستطيع البلاد الغنية مطلقا أن تنتج بدائل لها (33: 222).

وأشـار «عبـاس» أنـه يمكـن الاسـتعانة بالتمويـل التضـخمي، ويعنـي ذلـك زيـادة النقـود والائتمـان دون أن تصـاحب زيـادة مماثلـة فـي معـدل الإنتـاج، وأوجـب علـى المسئولين الذين يبحثون عن بدائل جديدة لتمويل برامج تعليم الكبار مراعاة يلي:

1 – طـرق التمويـل: ويعنـي بهـا الأسـاليب التـي يحسـن اتباعهـا للحصـول علـى المـال الـلازم مـن المصـادر المختلفـة، سـواء أكانـت كتابـة طلـب خـاص للجهـات الرسـمية، أم طلـب إذن خـاص بجمـع التبرعـات بحيـث تسـتوفى الأوضـاع القانونيـة الشـكلية التـي لا غني عنها في المسائل المالية.

2 – أوقـات التمويـل: فمـن الضـروي أن نختـار الوقـت المناسـب للحصـول علـى الأمـوال مـن المصـادر المختلفـة، خاصـة فـي حالـة الإسـهام المحلـي، ويراعـي فيهـا دائمـا مواعيـد الحصاد والجني وتسويق الحاصلات.

3 – ضـرورة العمـل علـى تـوفير الضـمانات التـي تـؤدي إلـى اسـتمرار التمويـل مـن المصـادر المختلفـة، وإلا تجمـدت المشـروعات وانعـدمت فائـدتها، مـع تحديـد دور كـل مصدر وأنواع البرامج التي تمولها (38: 341 –343).

يتضـح ممـا سـبق أن البـدائل التـي يمكـن أن تتبناهـا الدولـة لتعزيـز تمويـل تعلـيم الكبـار سـواء تبنـي تلـك البـدائل أم الحـد مـن نفقـات النظـام التعليمـي مـن حيـث تقليـل معـدلات الرسـوب والتسـرب، ورفـع كفـاءة المعلـم وغيرهـا مـن داخـل منظومـة العمليـة التعليميـة، أم الحـد مـن النفقـات باتبـاع أسـاليب إداريـة أكثـر نجاحًـا فـي الـربط بـين النفقـة وصرفها وحسن المتابعة والتقويم للعمل الإداري إلى غير ذلك من هذه البدائل.

* * *

الدراسة الميدانية:

أولًا: لمعرفة أي المحاور أكثر تأييدًا لدى عينة المعلمين؛ قام الباحث بترتيب المحاور وفق ما يلى:

جدول رقم (2)

يوضح ترتيب محاور الاستبانة حسب المتوسط الحسابي

المرجح بعد العبارات والانحرافات المعيارية

م	المحور	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي المرجح بعدد العبارات	الإنحراف المعياري	الترتيب
1	محور بدائل تتبناها الدولة	19	49.0	2.58	5.60	الأول
2	محور بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري	15	37.61	2.51	5.55	الثاني
3	محور بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي	15	36.22	2.41	4.13	الثالث

يتضح من الجدول السابق أن محور «بدائل تتبناها الدولة» احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.58) درجة وانحراف معياري (5.60) درجة، في حين جاء محور تقليل الكلفة من داخل النظام الإداري في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (37.61) درجة، وانحراف معياري (5.55) درجة، وأخيرًا جاء محور تقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (36.22) درجة، وانحراف معياري (4.13) درجة.

من خلال النتائج السابق ذكرها يتضح أن المحور الخاص بتبني البدائل الجديدة أمر طبيعي وضروري أن يحتل المرتبة الأولى؛ وذلك لأن الدول المتقدمة والنامية تبخل على تعليم

الكبار وتعطيه بواقي التعليم النظامي، وأن البحث عن بدائل جديدة يعيد هيكلة نظام التعليم، ويحقق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وهذا ما أكد عليه «السنبل» من ضرورة تحريك الجمهور والمبادرات الشخصية في تمويل التعليم، والانفتاح على مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وضرورة التفكير في صيغ وأساليب فاعلة لتجسير الفجوة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع المحلي، كما اتفقت هذه النتيجة إلى ما دعا إليه «فهمي» من أن الاهتمام بالفئات الأكثر احتياجًا وتقديم فرص متكافئة في التعليم أدى بالضرورة إلى ضغوط شديدة على ميزانية الدول؛ مما جعلها تفكر في استحداث أساليب ووسائل جديدة للتمويل من ناحية، وترشيد الموارد المالية النادرة لأقصى حد من ناحية أخرى، وفي هذه النتيجة دعوة أيضًا إلى ترشيد الاستهلاك من داخل النظام الإداري والتعليمي معًا، كما اتفقت هذه النتيجة مع ما نادى به «مختار حمزة وآخرون» من أنه لا سبيل للتغلب على هذه المشكلة التمويلية إلا بإيجاد مصادر جديدة إضافية، وترشيد الإنفاق.

ثانيًا: ترتيب العبارات داخل المحاور حسب درجة أهميتها من وجهة نظر عينة المعلمين:

<u>المحور الأول: بدائل تتبناها الدولة:</u>

خصص الباحث تسع عشرة عبارة تناولت تلك البدائل، وأخضعها للأوزان النسبية لإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر عينة المعلمين.

جدول رقم (3)

رأي عينة المعلمين في البدائل التي تتبناها الدولة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
7-	إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال في المساهمة في تمويل برامج تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجًا.	2.79	0.49	الأول
16-	تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار	2.76	0.49	الثاني
10-	الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (8) لسنة 1991، التي نصت على أن تعليم الكبار مسئولية قومية تلتزم بها جميع الجهات.	2.74	0.56	الثالث
13-	منح الدارسين في المؤسسات الحكومية قروضًا من دون عوائد ربحية من قِبل البنوك، يتم تسديدها بعد محو أميتهم.	2.72	0.57	الرابع
49-	إزالة المعوقات الروتينية أمام المتبرعين عينيًّا أو ماديًّا.	2.70	0.56	الخامس
48-	تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار في المجتمع.	2.67	0.63	السادس
34-	الاستفادة من التجارب الناجحة في تمويل برامج تعليم الكبار.	2.66	0.61	السابع

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
19-	تبني فكرة إنشاء مؤسسة أهلية تموّل من قِبل الهبات والتبرعات لدعم الفقراء من الدارسين.	2.65	0.64	الثامن
25-	بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع.	2.63	0.64	التاسع
37-	الاستفادة من وسائل الإعلام في رفع شعار كوبا على كل أمّيّ أن يجد له معلمًا، وعلى كل معلم أن يجد له أميًّا يتولى تعليمه.	2.61	0.68	العاشر
22-	تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير، وذلك بتكريمهم أمام المجتمع.	2.60	0.70	الحادي عشر
28-	الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسيف واليونسكو في إنجاح برامج تعليم الكبار.	2.54	0.71	الثاني عشر
31-	الاستفادة من الوقف الديني في دعم برامج تعليم الكبار.	2.52	0.61	الثالث عشر
46-	التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة	2.51	0.69	الرابع عشر
47-	تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئة العامة لتعليم الكبار.	2.50	0.76	الخامس عشر

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
40-	فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية.	2.49	0.72	السادس عشر
43-	إنشاء مجالس متخصصة في الهيئة العامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات.	2.37	0.73	السابع عشر
4-	توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية.	2.32	0.84	الثامن عشر
1-	فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تتناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضي وشراء السيارات.	2.23	0.81	التاسع عشر
	الإجمالي	2.58	5.60	الأول

لاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- أن العبارة رقم (7) «إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال في المساهمة في تمويل برامج تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجًا» احتلت المرتبة الأولى في البدائل التي يمكن أن تتبناها الدولة بمتوسط حسابي (2.79) درجة، وانحراف معياري (0.49) درجة؛ ويرجع ذلك إلى أن تمويل برامج تعليم الكبار يجب أن يكون تشارُكيّ تتضافَر فيه جهود العديد من المسئولين والجهات والهيئات، بما فيها مساهمات رجال الأعمال، وتتفق هذه النتيجة مع ما دعا إليه «الصدفي وآخرون» من ضرورة إنشاء مؤسسة تموّل من قِبل رجال الأعمال لمساندة ذوي الحاجة من الطلاب في التعليم الجامعي، كما أكد «إبراهيم» أن التعليم في المناطق

الأكثر احتياجًا لا ينبغي النظر إليه من زاوية تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية فقط، بل هو أمر ضروري من منظور التنمية الاقتصادية (42: 113).

- جاءت العبارة (16) التي تنص على «تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار»؛ وترجع أهمية العبارة إلى أن القطاع الخاص يمثل خط الدفاع الثاني للدولة بعد ما تضاءلت جهود الحكومات وتراجعت، وهذا ما أكده «بول برتلسن» من أنه ما دامت هناك منافع تعود بشكل غالب على الشركات أو مواقع محلية لأفرادٍ ما؛ فقد وجب على هؤلاء أن يتحملوا بعض المصاريف، كما اتفقت هذه النتيجة مع ما دعا إليه «فيصل» أنه لا بد من إسهامات القطاع الخاص، حيث يكون استثمار أفراد أو هيئات في فتح مؤسسات تعليمية سواء نظامية أم غير نظامية.

- احتلت العبارة (10) التي تنص على «الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (8) لسنة 1991م، التي تنص على أن تعليم الكبار مسئولية قومية تلتزم بها جميع الجهات»، وهذا ما أكده «جعفر» من أن ضرورة العمل في تعليم الكبار لا بد أن ينطلق من خلال العمل الجماعي الذي تُشارك فيه جميع الجهات الحكومية والشعبية والتنظيمات الحزبية والسياسية والقطاعات المختلفة، كلٌّ وفق قدراته وإمكاناته (43: 147)، حيث نص قانون (8) لسنة 1991م أن مسئولية الهيئة تنظيمية إشرافية للعمل، وليست تنفيذية بشكل كامل؛ فلا بد من تضافر الجهود وفقًا للخطة العامة لتعليم الكبار وطبقًا لأحكام القانون.

- جاءت العبارة (13) التي تنص على «منح الدارسين في المؤسسات الحكومية قروضًا من دون عوائد ربحية من قِبل البنوك الوطنية، يتم تسديدها بعد محو أميتهم» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.72) درجة وانحراف معياري (0.57) درجة، وتتفق هذه النتيجة مع ما دعا إليه «أحمد فؤاد حلمي» من أن تمويل التعليم يطرح الاستفادة من الموارد الممكنة التي تستطيع أن تمد التعليم بالمال اللازم، سواء من ميزانية الدولة أم السلطات المحلية، أم الضرائب الخاصة، أم القروض التي يمكن أن تتم لهذه الغاية، عندئذ يمكن للدولة أن تتبنى

هذه الفكرة؛ حتى تيسِّر على موظفي الحكومة مواصلة تعليمهم بعد محو أميتهم، دون أدنى عوائد ربحية، مع التيسير على هؤلاء الموظفين وقت سدادهم.

- احتلت العبارة (49) التي تنص على «إزالة المعوقات الروتينية أمام المتبرعين عينيًّا أو ماديًّا» المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (2.70) درجة، وانحراف معياري (0.56)، ويرجع أهمية البند إلى أن أهل الخير كثيرون، ويرغبون في التبرع لمثل هذه المشروعات، فيجدون المعوقات أمامهم على الرغم من حصول الهيئة العامة لتعليم الكبار حرية في تنفيذ السياسات الخاصة بالمجال، كما حصلت الهيئة على فتوى من دار الإفتاء بجواز صرف زكاة المال على مشروعات محو الأمية.

- جاءت العبارة (48) التي تنص على «تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار في المجتمع» في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.67) درجة، وانحراف معياري (0.63) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن المؤسسات الإنتاجية في المجتمع كثيرة ومتنوعة، ويمكن أن تتحمل أعباء من يعملون بداخلها، وسيعود النفع على تلك المؤسسات في المقام الأول؛ حيث أثبتت «معظم الدراسات التي أجريت على استخدام الإستراتيجيات التعليمية في المجالات الإنتاجية أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية يؤدون أعمالًا أفضل من غيرهم، أي ينتجون ويصنعون أكثر وأفضل من غيرهم الأقل تعليمًا أو الأميين في وحدة زمنية مماثلة» (44: 23)، كما أكد «فيصل محمد» على ذلك حيث إن المؤسسات الإنتاجية يمكن أن تعقد اتفاقات تعاون تعود بالنفع على الطرفين من جهة المؤسسة الإنتاجية والمؤسسة التعليمية مهما كان نوعها سواء تعليم نظامي أم غير نظامي.

- احتلت العبارة (34) التي تنص على «الاستفادة من التجارب الناجحة في تمويل برامج تعليم الكبار» المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي (2.66) درجة، وانحراف معياري (0.61) درجة، حيث يجري تعويض نقص الموارد المالية عن طريق استقطاب التمويل من المشروعات الصناعية والتجارية، ومن الكبار أنفسهم، ومن وحدات الحكم المحلي وهذا الاتجاه سائد في جميع دول العالم، وهذا ما أكدته «دعاء عثمان» في دراستها.

- جاءت العبارة (19) التي تنص على «تبني فكرة إنشاء مؤسسات أهلية تمول من قِبل الهبات والتبرعات لدعم الفقراء من الدراسين» في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2.65) درجة، وانحراف معياري (0.64) درجة، وهذا البديل تلجأ الدول إليه عن طريق حث الأفراد القادرين على التبرعات والهبات، وتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات أو إقامة المباني أو التبرع بالأرض، ويسمى هذا المصدر بالجهود الذاتية، وهذا ما أكده «فيصل محمد علي».
- احتلت العبارة (25) التي تنص على «بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع» المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.63) درجة، وانحراف معياري (0.64) درجة؛ حيث لم يقتصر الأمر على تعليم القراءة والكتابة، ولكن بعد التمكن من القرائية يتوجه الدارس إما إلى المهارات الحياتية العملية ويتقن تلك المهارات، ويتعلم حرفة تعود عليه بالنفع، وإما التوجه إلى المهارات العلمية، فمثل هذه المنتجات يمكن الاستفادة منها في دعم وتعزيز تلك البرامج والعمل على إنجاحها.
- جاءت العبارة (37) التى تنص على «الاستفادة من وسائل الإعلام في رفع شعار كوبا على كل أمّيّ أن يجد له معلمًا، وعلى كل معلم أن يجد له أميًّا يتولى تعليمه» في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.61) درجة، وانحراف معياري (0.68) درجة، وترجع أهمية هذا البديل إلى أهمية وسائل الإعلام، وما لها من دور إيجابي في تحفيز الكبار على التعلم، وهذا البديل دعوة لحُسن استغلال الإعلام بشتى صوره وأنواعه، مع الاستفادة من التجارب الرائدة في ذلك مثل تجربة كوبا.
- احتلت العبارة (22) التي تنص على «تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير، وذلك بتكريمهم أمام المجتمع» المرتبة الحادية عشرة، بمتوسط حسابي (2.60) درجة، وانحراف معياري (0.70) درجة، وترجع أهمية هذا البديل إلى بث الحمية والحماس في الجهود الذاتية أمام أهل الخير، بتكريمهم في وسائل الإعلام كافة من قبل المسئولين في المنطقة التي ينتمون إليها.

- جاءت العبارة (28) التي تنص على «الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونيسيف واليونسكو في إنجاح برامج تعليم الكبار» في المرتبة الثانية عشرة، بمتوسط حسابي (2.54) درجة، وانحراف معياري (0.71) درجة، ويرجع أهمية هذا البديل إلى الاستفادة المقدَّمة لكثير من الدول وخاصة النامية، والتطلع لما يحدث في المجال في الدول المتقدمة.

- احتلت العبارة (31) التي تنص على: «الاستفادة من الوقف الديني في دعم برامج تعليم الكبار» المرتبة الثالثة عشرة، بمتوسط حسابي (2.52) درجة، وبانحراف معياري (0.61) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الوقف الديني يمكن أن يؤدي دورًا مهمًّا في حفز وتشجيع الدارسين على مواصلة التعليم، إضافة إلى أنه يمكن أن يكون مصدرًا مهمًّا في تمويل البرامج، وقد أخذت الهيئة العامة لتعليم الكبار فتوى من دار الإفتاء المصرية بحق صرف أحد مصارف الزكاة والصدقات على برامج تعليم الكبار.

- جاءت العبارة (46) التي تنص على «التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة» فى المرتبة الرابعة عشرة، بمتوسط حسابي (2.51) درجة، وبانحراف معياري (0.69) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى وضع الخطة طبقا للإمكانات المتيسرة لا بالقدر الذى يتناسب مع الاحتاجات الميدانية، وهذا ما أكد عليه «طنش».

- وجاءت العبارة (47) التي تنص على «تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئة العامة لتعليم الكبار» المرتبة الخامسة عشرة، بمتوسط حسابي (2.50) درجة، وبانحراف معياري (0.76) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الدور الفعال والإيجابي للمجتمع المدني الذي يمثل خط الدفاع الثاني للدولة بعد ما تضاءلت جهود الحكومات وتراجعت، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة «ممدوح الصدفي وآخرين»؛ حيث توصلوا إلى تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي عن طريق إنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة يُخصَّص دخلُها لزيادة الموارد المالية للتمويل الجامعي.

- وجاءت العبارة (40) التي تنص على «فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية» في المرتبة السادسة عشرة، بمتوسط حسابي (2.49) درجة، وانحراف معياري

(0.72) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن دخول الأفواج السياحية عالية، وليس من المستحب أن تأتي جموع السياح في الفنادق وتجد العمالة المصرية لا تقرأ ولا تكتب، وأن برامج تعليم الكبار معطلة؛ من هنا ترى الدراسة فرض تلك الضرائب الخاصة بتمويل تلك البرامج والعمل على إنجاحها.

- احتلت العبارة (43) التي تنص على «إنشاء مجالس متخصصة في الهيئة العامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات» المرتبة السابعة عشرة، بمتوسط حسابي (2.37) درجة، وبانحراف معياري (0.73) ويرجع أهمية البديل إلى أن هناك أفرادًا كثيرين يرغبون في التبرع ولكنهم لا يعلمون المختصين في المجال؛ حتى يضمنوا وصول هذه التبرعات في مكانها، من هنا جاء أهمية هذا البديل، وبخاصة أن هناك وفرة في الموظفين وانتشار ما يسمى بالبطالة المقنعة، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة «ممدوح الصدفي وآخرين» التي تمثلت في إنشاء مؤسسة أهلية تمول من قبل رجال الأعمال والتبرعات والهبات.

- جاءت العبارة (4) التي تنص على «توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية» في المرتبة الثامنة عشرة بمتوسط حسابي (2.32) درجة، وانحراف معياري (0.84) درجة، ويرجع سبب تأخير هذا البديل في أن البلد تمتلئ بكثرة الطوابع ومعونات الشتاء وغيرها، فقد ينظر البعض أن ما أكثر الطوابع ولكن ما مدى تفعيل نواتج تلك الطوابع في مجال تعليم الكبار؟! لذا تقترح الدراسة أن يكون هناك طابع يختص بشئون تعليم الكبار بعيد عن أي طوابع أخرى.

- احتلت العبارة (1) التي تنص على «فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تتناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضي وشراء السيارات» المرتبة التاسعة عشرة، بمتوسط حسابي (2.23) درجة، وبانحراف معياري (0.81) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الفئات الأكثر ثراء في المجتمع الذين ينفقون أموالهم الكثيرة في أمور الحياة التي منها شراء الأراضي والمتاجرة فيها وشراء السيارات؛ فليس هناك مانع في فرض ضريبة ليست كبيرة لمساعدة الفئات المهمشة والأكثر احتياجًا في المجتمع لمواصلة تعليمهم، وتوفير برامج تعليم الكبار الفنية باحتياجاتهم ومتطلباتهم.

المحور الثاني: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي:

احتل محور البدائل المخصصة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي المرتبة الثالثة، وخصص الباحث لهذا المحور خمس عشرة عبارة، وتم إخضاعها للأوزان النسبية لإيجاد متوسطاتها الحسابية وانحرافتها المعيارية؛ وذلك لترتيبها حسب أهميتها، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4)

يوضح رأي عينة المعلمين في البدائل

المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2	استخدام وسائل تكنولوجيا أقل تكلفة وأكثر فعالية في تنفيذ البرامج	2.70	0.60	الأول
5	التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم	2.63	0.62	الثاني
11	الحد من ظاهرة التسرب من برامج تعليم الكبار	2.62	0.66	الثالث
14	تأهيل الفئة غير التربوية العاملة في مجال تعليم الكبار	2.61	0.70	الرابع
8	تبني سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة	2.61	0.70	الرابع مكرر
41	خفض نسب الرسوب للدارسين	2.56	0.69	السادس
23	البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار	2.55	0.74	السابع
44	تبني أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بُعد والتعليم الموازي	2.50	0.67	الثامن
38	وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة	2.50	0.67	الثامن مكرر

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
20	ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية	2.28	0.88	العاشر
35	وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التي يمتلكونها	2.27	0.82	الحادى عشر
29	الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر	2.17	0.86	الثاني عشر
17	أن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة في حالة بقائه للإعادة خاصة من القطاع الحكومي	2.15	0.88	الثالث عشر
32	زيادة وقت التعليم للدارسين بمراكز التعليم والتدريب	2.05	0.90	الرابع عشر
26	زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلًا	2.01	0.90	الخامس عشر
	الإجمالي	2.41	4.13	الثالث

يتضح من الجدول السابق أن محور البدائل غير التقليدية لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.41) درجة، وبانحراف معياري (4.13) درجة، وترجع أهمية المحور لأهمية الجانب التعليمى في تسيير ونجاح البرامج الخاصة بتعليم الكبار، كما يرجع أهمية إبراز المحور إلى أن عدم وجود موارد مالية كافية قد يؤدي إلى تغيير في خطة التعليم، وهذا ما أكده «سيف الدين فهمي» (45: 326)؛ وذلك لأن مستقبل المدنية الحديثة

يتوقف على مساعدة الإدارة التعليمية على التغيير المرغوب فيه، والعمل على التوافق مع هذا التغيير، وهذا ما أكده «سليمان» (45: 10).

احتلت العبارة رقم (2) التي تنص على «استخدام وسائل تكنولوجيا أقل تكلفة وأكثر فعالية في تنفيذ البرامج» المرتبة الأولى في المحور بمتوسط حسابي (2.70) درجة، وبانحراف معياري (0.60) درجة؛ وذلك لأن استخدام الوسائل التكنولوجيا يجلب العديد من الفوائد، منها تحقيق أقصى استفادة من ميزانية المراكز البحثية، وتحقيق أفضل استخدام وأقصى عائد من الأجهزة المعملية، وهذا ما أكده «محمد إبراهيم بلح» (46: 10).

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص على «التخفيف من ثقل المناهج؛ مما يوفر نفقات التعليم» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.63) درجة، وبانحراف معياري (0.62) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى الشكوى المتكررة من حشو المناهج وإلزامية الدارسين بها؛ فمن الأفضل الانتقال بالدارس الكبير من مرحلة التعليم إلى مرحلة التعلم والانطلاق؛ لأن عقله وخبرته كبيرة، وهذا ما أكده «المصيلحي» قائلًا «بأن الكبار لديهم مدى أكبر وأعرض من الخبرة، وأن أنماط تفكير الكبار تبدو واضحة ومحددة» (47: 185).

احتلت العبارة (11) التي تنص على «الحد من ظاهرة التسرب من برامج تعليم الكبار» المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.62) درجة، وبانحراف معياري (0.66) درجة؛ وذلك لأن التسرب يشكل ما يطلق عليه الفاقد أو المهدور في التعليم؛ لما يترتب عليه من ضياع للجهد والمال الذي ينفق عليه، وهذا ما أكده «درويش» (48: 498).

جاءت العبارة (14) التي تنص على «تأهيل الفئة غير التربوية العاملة في مجال تعليم الكبار» في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.61) درجة، وبانحراف معياري (0.70) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الفئة غير المؤهلة تربويًّا في مجال تعليم الكبار تؤثر بالسلب في إنجاز العمل؛ وذلك لأنه بقدر ما تكون الاتجاهات إيجابية يكون ثمة تأثير قوي وكبير في معدلات المشاركة في برامج تعليم للكبار، وهذا ما أكده «المصيلحي» في دراسته (49:183).

احتلت العبارة رقم (8) التي تنص على «تبني سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة» المرتبة الرابعة مكررة، بمتوسط حسابي (2.61) درجة، وبانحراف معياري (0.70) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن السياسة التعليمية لا بد أن تتصف بأنها دينامية ومرنة، وأنها قابلة للتطبيق، وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، ويتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها، وهذا ما أكده «بكر» (50: 3). عندئذ تؤثر مرونة السياسة التعليمية في التوظيف الأمثل لميزانية البرامج المراد تحقيقيها في مجال تعليم الكبار.

جاءت العباة (41) التي تنص على «خفض نسب الرسوب للدراسين» في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.56) درجة، وبانحراف معياري (0.69) درجة؛ حيث إن رسوب الدارسين يقف وراءه جملة من العوامل، منها ضعف وجود الحوافز وصعوبة الامتحانات، وقصور في تأهيل المعلمين، وهذا ما أظهرته دراسة «عبد العظيم السعيد مصطفى» (51: 322)، وعندما يتم معالجة الأسباب السابق ذكرها فإن ذلك يعود بالنفع وبتوافر الميزانية التي تهدر من دون طائل، عندئذ يكون نجاح برامج تعليم الكبار من الممكن تحقيقه.

احتلت العبارة (23) التي تنص على «البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار» المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.55) درجة، وبانحراف (0.74) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى تطبيق مبدأ الفاعلية دون التأثير على مستوى المخرجات، وهذا ما أكده «شكري عباس» في دراسته.

جاءت العبارة (44) التي تنص على «تبني أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بعد والتعليم الموازي» في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي (2.50) درجة، وبانحراف معياري (0.67) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن التعليم من بعد وغيره من الأنماط الأقل تكلفة وأكثر فاعلية في أنها تعتمد على مقومات التعليم الحقيقي، وفي مقدمتها تحويل التعليم إلى تعلم ذاتي ودراسة ذاتية؛ من أجل الوصول بالتعليم إلى كل راغب مهما كانت ظروفه الاقتصادية، كما أن هذه الأنماط لا ترهق الميزانية وتعمل على المحافظة للتمويل المتاح.

احتلت العبارة (38) التي تنص على «وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة» المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي (2.50) درجة، وبانحراف معياري (0.67) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن القطاع الإداري قطاع عريض يرهق الميزانيات ويسوده عدم المبالاة والاعتماد على الآخرين، فعندما يقترن الأجر بالعمل عندئذ يصبح هناك حرص على المحافظة على المال العام، ويتحقق بذلك بديل تقليل الكلفة.

جاءت العبارة (20) التي تنص على «ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية» في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.28) درجة، وبانحراف معياري (0.88) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى الاقتصاد في النفقات، وتوظيف وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فاعلية؛ حيث إن استخدام وسائل حديثة يوفر على الدارسين والمتدربين الكلفة، إضافة إلى أنها استخدام جماعي وليس فرديًّا.

جاءت العبارة (35) التي تنص على «وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التي يمتلكونها» المرتبة الحادية عشرة، بمتوسط حسابي (2.27) درجة، وبانحراف معياري (0.82) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الاهتمام بكفاية المعلم تزيد من كفاية التعليم وخفض كلفته، والعناية بإعداد وتدريب (تكوين) المعلم يؤدي بالضرورة إلى زيادة فاعلية التعليم، وجعل الاهتمام بكفاية المعلم أمرًا إلزاميًّا، وربط الأجر المستحق على كفاية المعلمين؛ يعود بالضرورة لتقليل الكلفة بطريق غير مباشر، وهذا ما أكده «سيف فهمي» (52: 343).

جاءت العبارة (29) التي تنص على «الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر» في المرتبة الثانية عشرة، بمتوسط حسابي (2.17) درجة، وبانحراف معياري (0.86) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى ربط الإنتاج بالأجر؛ حيث إن ظاهرة غياب المعلمين تؤثر بالسلب على مخرجات العملية التعليمية، واللجوء إلى ربط غياب المعلمين بالأجر يؤدي إلى الانضباط في العمل، وبخاصة أن الكثيرين يعملون تحت ضغط، وهذا الإجراء يزيد من فاعلية العملية التعليمية، ويحافظ على الميزانية، ويبعدها عن الهدر بشتى صوره.

احتلت العبارة (17) التي تنص على «أن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة في حالة بقائه للإعادة خاصة من القطاع الحكومي» المرتبة الثالثة عشرة، بمتوسط حسابي (2.15) درجة، وبانحراف معياري (0.88) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الواقع يظهر أن الدارسين في القطاع العام أو الحكومي هم أكبر قطاع وأكثرهم احتياجًا لبرامج تعليم الكبار، إلا أنهم يتكاسلون عن الانضباط في المشاركة للبرامج، وأقل الفئات حماسة؛ وذلك لأنهم يعتمدون على تعيينهم في القطاع الحكومي، ولكن عندما يتم ربط رسوب الدارس بدفع تكاليفه للمرة الثانية، ومطالبته بالمسارعة في المشاركة لتلك البرامج لتنميته مهنيًّا، عندئذ يعد ذلك حفاظًا على ميزانية مؤسسته، وكذلك حفاظًا على الميزانية العامة.

جاءت العبارة (32) التي تنص على «زيادة وقت التعليم للدارسين بمراكز التعليم والتدريب» في المرتبة الرابعة عشرة، بمتوسط حسابي (2.05) درجة وبانحراف معياري (0.90) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أنه من الوسائل التي استخدمت لخفض كلفة التعليم والتدريب برفع نصاب المدرس، وذلك بزيادة الساعات المقررة للتدريس عندئذ يحدث دمج للساعات في أقل وقت، ويترتب عليه تقليل مدة الدراسة وتقليل الأجر في عدد الشهور، وبذلك تتم المحافظة على الميزانية العامة شريطة ألا تزيد ساعات العمل على النصاب المقرر؛ حتى لا تؤثر على كفاءة المخرجات، وهذا ما أكده «سيف الدين فهمي» (53: 339).

وأخيرًا جاءت العبارة (26) التي تنص على «زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلًا» في المرتبة الخامسة عشرة، والأخيرة من بنود المحور، بمتوسط حسابي (2.01) درجة وبانحراف معياري (0.90) درجة، وترجع فكرة الاستفادة من هذا البديل إلى امتلاك كثير من المعلمين والمدربين كفايات يمكن الاستفادة منها في إنجاز العمل بدلًا من غير المؤهلين الذين يؤثرون على وقت وجهد وكفاءة العمل مما يترتب على ذلك؛ حفاظًا على الميزانية وتوفيرها في بنود أخرى يمكن الاستفادة منها.

المحور الثالث: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري:

احتل محور البدائل المخصصة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري المرتبة الثانية، وخصص الباحث لهذا المحور خمس عشرة عبارة، وتم إخضاعها للأوزان النسبية لإيجاد متوسطاتها الحسابية، وانحرافاتها المعيارية لترتيبها حسب أهميتها.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5)

رأي عينة المعلمين في البدائل

المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
12-	الاستفادة من الخبرة العلمية في سرعة أداء الإجراءات المالية	2.67	0.57	الأول
21-	ضرورة المرونة في تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة	2.65	0.60	الثاني
15-	الالتزام بالزمن المحدد في تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة	2.61	0.62	الثالث
24-	إعادة النظر في نظم مكافأة التفوق من حيث المستويات التي تستحق التفوق	2.56	0.61	الرابع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
18-	استغلال العام الدراسي أفضل استغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة	2.54	0.67	الخامس
45-	توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التي تخدم المجتمع	2.52	0.69	السادس
9-	المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف في الأموال المرصودة	2.52	0.69	السادس مكرر
30-	العمل على التطوير المستمر للتخطيط والموازنة على مدار الوقت المخصص	2.50	0.72	الثامن
33-	ضغط المصروفات الإدارية؛ حتى لا تصبح عبئًا ثقيلًا على ميزانية البرامج	2.49	0.72	التاسع
39-	خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات	2.48	0.71	العاشر
6-	تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات في تناول الشئون المالية الخاصة بها	2.45	0.74	الحادي عشر
27-	تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال	2.41	0.72	الثاني عشر

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
42-	الربط بين النفقة التعليمية وغرضها	2.41	0.70	الثاني عشر مكرر
36-	تحقيق مبدأ تقسيم العمل بين الكفايات المتخصصة المختلفة لتحقيق أعلى نتائج للعمل	2.40	0.72	الرابع عشر
3-	رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد	2.39	0.78	الخامس عشر
	الإجمالي	2.51	5.55	الثاني

يتضح من الجدول السابق أن محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري احتل المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.51) درجة، وبانحراف معياري (5.55) درجة، ويرجع أهمية المحور إلى أن مستقبل المدنية الحديثة يتوقف على مساعدة الإدارة على التغيير المرغوب فيه، والعمل على التوافق مع هذا التغيير، وهذا ما أكده «سليمان» (54: 10).

احتلت العبارة (12) التي تنص على «الاستفادة من الخبرة العلمية في سرعة أداء الإجراءات المالية» المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.67) درجة وبانحراف معياري (0.57) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى توظيف الجانب التكنولوجي الذي يتمثل في تطبيق الجانب العملي للعلم، مما يؤدي إلى إنجاز العمل في أسرع وأيسر وقت ممكن.

جاءت العبارة (21) التي تنص على «ضرورة المرونة في تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة» في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.65) درجة، وبانحراف

معياري (0.60) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن برامج تعليم الكبار تتباين وتختلف في مضمونها وأهدافها، والساعات المحددة، ومواعيد تطبيق برامجها، وعند توافر المرونة تمشيًا مع رغبات الدارسين فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهداف البرامج دون أي هدر يمكن أن يحدث.

احتلت العبارة (15) التي تنص على «الالتزام بالزمن المحدد في تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة» المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.61) درجة، وبانحراف معياري (0.62) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى نجاح الإدارة وتمسكها بنص القانون المحدد للساعات الدراسية للبرامج؛ حتى لا يحدث هدر فتزيد الكلفة ويقل العائد؛ وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى الأمر بمنظار المكسب والخسارة، فعندما تبذل الجهود تجني المؤسسات ثمار عملها، وعندما يحدث تسرب وتقليل للزمن المحدد يعود بالضرر على تلك المؤسسات مما يرهق الميزانية.

جاءت العبارة (24) التي تنص على «إعادة النظر في نظم مكافأت التفوق من حيث المستويات التي تستحق التفوق» في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.56) درجة، وبانحراف معياري (0.61) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى تطبيق قوانين التعلم في تشجيع وتعزيز المتفوق دون تعميم؛ وذلك نظرًا لترهل عدد العاملين في تلك البرامج مما يجعل التعميم يؤثر في ميزانية المؤسسة، ويؤدي إلى التواكل لبعض الموظفين على حساب الآخرين، ويبنون دماءهم على حساب غيرهم، بينما هذا البديل يحدّ من هذا الهدر ويحافظ على الميزانية، ويبعث الحماس في الجميع.

احتلت العبارة (18) التي تنص على «استغلال العام الدراسي أفضل استغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة» المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي(2.54) درجة، وبانحراف معياري (0.67) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى تطبيق بعض مجالات تعليم الكبار مثل محو الأمية ومواصلة التعليم، وإعداد القادة وغيرها؛ وذلك لاستغلال الوقت المحدد للدراسة والاستفادة من الطاقات البشرية والثروة البشرية دون أدنى تهاون في ضياع الوقت؛ لأن ذلك يؤدي إلى خسارة المؤسسات وضياع ما ترصده من أموال.

جاءت العبارة (45) والتي تنص على «توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التي تخدم المجتمع» في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.52) درجة، وبانحراف معياري (0.69) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى تفعيل مفهوم تعليم الكبار الشامل دون اختزاله في مجال محو الأمية، فعند الاهتمام بالمجالات الأخرى وتفعيلها فذلك قد يؤدي بالضرورة إلى استقطاب مصادر التمويل من المؤسسات المجتمعية.

احتلت العبارة رقم (9) التي تنص على «المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف في الأموال المرصودة» المرتبة السادسة مكررة، بمتوسط حسابي (2.52) درجة، وبانحراف معياري (0.69) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها الأموال في مجال تعليم الكبار، فكثيرًا ما يحدث إسراف وضياع للأموال في غير موضعها، ولم يتم تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، ولكن عند تبني هذا البديل سيحافظ على الميزانية وصرفها في بنودها المقررة والمحققة للأهداف.

جاءت العبارة (30) التي تنص على «العمل على التطوير المستمر للتخطيط والموازنة على مدار الوقت المخصص» في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي(2.50) درجة، وبانحراف معياري (0.72) درجة، ويرجع أهمية البديل في صياغة الرؤية المستقبلية للموازنة، ومحاولة تحقيق الصورة الذهنية المستقبلية لتخطيط برامج تعليم الكبار، والعمل على مواصلة التطوير لتحقيق رسالة المؤسسة، وهذا ما أكده (إبراهيم) (55: 59).

احتلت العبارة (33) والتي تنص على «ضغط المصروفات الإدارية؛ حتى لا تصبح عبئًا ثقيلًا على ميزانية البرامج» المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.49) درجة، وبانحراف معياري (0.72) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن المصروفات الإدارية كثيرة ومتشعبة، وأن أعداد العمالة الإدارية وتبعاتها مترهلة، وتمثل عبئًا على الميزانية؛ فعند ضغطها حسب الأولويات في الأهمية ستؤدي إلى توفير الميزانية المنفقة على أمور كثيرة يمكن الاستغناء عنها.

جاءت العبارة (39) التي تنص على «خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات» في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (2.48) درجة، وبانحراف معياري (0.71) درجة، ويرجع أهمية البديل

إلى وجود بنود كثيرة تخرج من الميزانية يمكن الاستغناء عنها، ولكن مع الوضع في الحسبان منح المجدين والمجتهدين مكافآت خارج مرتباتهم لبث الحمية والحماس بين العاملين في البرامج، وحذف كل عنصر غير فعّال في أي بند خارج مرتباتهم، عندئذ سيؤدي ذلك إلى توفير ميزانية لإنجاح البرامج.

احتلت العبارة رقم (6) التي تنص على «تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات في تناول الشئون المالية الخاصة بها» المرتبة الحادية عشرة، بمتوسط حسابي (2.45) درجة، وبانحراف معياري (0.74) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى التخلي عن المركزية إلى عدم المركزية، ويمكن تطبيق البديل، وذلك بمنح مراكز تعليم الكبار بعض السلطات الخاصة بأمورها المالية، وهذا ما أكده «مصطفى» (56: 44).

جاءت العبارة (27) التي تنص على «تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال» في المرتبة الثانية عشرة، بمتوسط حسابي (2.41) درجة، وبانحراف معياري (0.72) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى استغلال الموارد والإمكانات المتاحة بشكل فعّال؛ حتى تصل إلى أعلى مستوى من الأداء أو ما يطلق عليه الكفاءة، فعندئذ يحدث زيادة في العائد وانخفاض في التكاليف.

احتلت العبارة (42) التي تنص على «الربط بين النفقة التعليمية وغرضها» المرتبة الثانية عشرة مكررة، بمتوسط حسابي (2.41) درجة، وبانحراف معياري(0.70) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى التأكد من أن الأموال التي يتم صرفها تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

جاءت العبارة (36) التي تنص على «تحقيق مبدأ تقسيم العمل بين الكفايات المتخصصة المختلفة لتحقيق أعلى نتائج للعمل» في المرتبة الرابعة عشرة، بمتوسط حسابي (2.40) درجة، وبانحراف معياري (0.72) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أنه عندما يتم تقسيم العمل بين الكفايات يصبح أمر إنجازه في سهولة ويسر وفي أقرب وقت، كما أن ذلك دعوة للحفاظ على الموارد المتاحة التي يمكن أن تهدر نتيجة عدم الالتزام بتقسيم العمل.

احتلت العبارة رقم (3) التي تنص على «رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد» المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي (2.39) درجة، وبانحراف معياري (0.78) درجة؛ وذلك لأن تحقيق التنمية البشرية يتوقف على أمرين الأول: التنمية الاقتصادية ويمثلها العنصر المادي، والآخر التنمية الاجتماعية ويمثلها العنصر البشري، وهذان العنصران يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادًا كليًّا، أي أن كل عنصر يؤثر في الآخر ويؤثر فيه (57: 12).

(1) الفروق بين استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب متغير النوع (ذكور – إناث):

أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6)

الفروق في استجابات عينة الدراسة

من المعلمين حسب متغير النوع

م	المحور	النوع	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
1	محور: البدائل التي تتبناها الدولة	ذكور	20	48.78	6.23	0.218	غير دالة
		إناث	62	49.09	5.39		
2	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري	ذكور	20	37.26	6.77	0.725	غير دالة
		إناث	62	37.75	5.38		
3	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي	ذكور	20	37.44	4.12	0.262	غير دالة
		إناث	62	35.90	4.13		
4	المجموع الكلي	ذكور	20	123.09	14.64	0.910	غير دالة
		إناث	62	122.73	12.13		

من الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول البدائل غير التقليدية بمحاورها الثلاثة، وقد يرجع ذلك إلى أن النوعين ذكورًا وإناثًا

يستشعرون الأزمات المالية التي تمر بها برامج تعليم الكبار؛ وذلك لأنها لم تحظ بما تحظى به برامج التعليم النظامي، وتأخذ بواقي الميزانية، وأن النظر إليها أنها «برامج مهمشة»، ولكن مع التحولات أصبح الاهتمام بها أمرًا لا بد أن تستجيب له المؤسسات والمسؤولين كافة.

(2) الفروق بين استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب متغير الخبرة:

أوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لمعلمي الكبار حول البدائل المقترحة لتمويل برامج تعليم الكبار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (7)

الفروق بين استجابات عينة الدراسة

من المعلمين حسب سنوات الخبرة

م	المحور	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
1	محور: البدائل التي تتبناها الدولة	من 5: 10 سنوات	48.50	5.57	-1.31	(-0.198) غير دالة
		أكثر من 10 سنوات	51.50	6.41		
2	محور: البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري	من 50: 10 سنوات	36.61	5.47	-1.34	0.188 غير دالة
		أكثر من 10 سنوات	39.00	5.58		
3	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي	من 5: 10 سنوات	34.57	3.42	-2.26	0.030 غير دالة
		أكثر من 10 سنوات	38.00	5.13		
4	**الإجمالي**	من 5: 10 سنوات	119.13	11.76	-1.86	0.071 غير دالة

م	المحور	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
		أكثر من 10 سنوات	128.50	15.74		

من الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لمعلمي الكبار على اختلاف أنواعهم، حول البدائل المقترحة بمحاورها المختلفة، وقد يرجع ذلك إلى وعي وإدراك أفراد العينة لأهمية التمويل لنجاح أي عملية تعليمية وتدريبية للكبار، وأن السعي لإيجاد مثل هذه البدائل سيطرح بدائل وحلولًا لهذه المشكلة التي تكاد أن تقضي على نجاح تلك البرامج.

ثالثًا: نتائج استمارة المقابلة التي وجهت للمسؤولين لأخذ آرائهم حول مصادر التمويل، وتعرف أهم معوقاتها، وأهم مقترحات الحلول لها.

اشتملت استمارة المقابلة على خمسة أسئلة، وكانت إجابات المسئولين عنها على النحو التالي:

(1) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الأول الذي دار حول البدائل التي يمكن أن تتبناها الدولة لتمويل برامج تعليم الكبار هي:

- الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسكو وغيرها.
- إنشاء جمعية من رجال الأعمال هدفها الإنفاق على برامج تعليم الكبار.
- الاستفادة من طاقات الخريجين في الخدمة العامة.
- تخصيص بعض إيرادات الرياضة والفن في تمويل برامج تعليم الكبار.
- تخصيص ضريبة رمزية على تذاكر السينما والمسارح والمتاحف.
- تعاون الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في تمويل برامج تعليم الكبار.

(2) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الثاني الذي دار حول البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري هي:

– ربط الحوافز بالإنتاج.

– تحفيز المجتهدين لتحقيق أهداف البرنامج.

– تجديد متطلبات العمل بدقة قبل التنفيذ.

– إصدار نشرات دورية لسلامة أداء النظام.

– الحرص على أداء العمل وجودته من قبل المسئولين.

– الحرص على عدم المركزية في إصدار القرارات.

– تحديد الموظفين بما يتفق مع الاحتياجات.

– الاستفادة من التقدم التقني في النظام الإداري.

(3) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الثالث الذي دار حول البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي:

– محاولة تقليل تكلفة طبع الكتب، واستعمال الكتب أكثر من مرة.

– تبني أساليب ومنهجيات جديدة للتعلم تعتمد على الجهود الذاتية.

– العناية بالمناهج وخلوها من الحشو لتقليل نفقات الطباعة.

– جعل التعليم غير مقيد بمنهج محدد.

– الحد من الإسراف في استعمال الوسائل التعليمية وصرفها للمعلم أكثر من مرة خلال العام الدراسي.

– تجريم ظاهرة التسرب.

– عدم التقيد بطريقة تدريس ثابتة.

(4) كانت الإجابات عن التساؤل الرابع الذي دار حول المعوقات التي تحول دون تبني هذه البدائل تتمثل في:

– إحجام بعض الجهات الدولية المانحة عن المشاركة الإيجابية.

– قلة وجود بروتوكولات ملزمة للأطراف المشاركة.

– المركزية في إصدار القرارات المالية.

– التناقض بين كثرة التوجهات بتنفيذها وإلغائها في آن واحد.

– سيطرة القوانين النمطية التقليدية دون أدنى تحديد.

– ضعف فعالية أعضاء مجلس الشعب والشورى في حل الأزمات المالية.

(5) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الخامس الذي دار حول المقترحات لحل مثل هذه المعوقات وتمثلت في:

– محاولة وجود نظام جديد يتيح الإبداع والابتكار لعناصر المنظومة التعليمية كافة.

– التحرر من الروتين الحكومي وقيوده.

– فرض عقوبات مالية على الأسر التي لا تتعاون في تعليم أبنائها.

– إيجاد دور إيجابي وفعّال لأعضاء مجلس الشعب والشورى في أمر تمويل برامج تعليم الكبار في الدوائر المرشحين فيها.

* * *

أهم نتائج الدراسة:

(1) أهم نتائج الاستبانة:

- احتل محور البدائل التي تتبناها الدولة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.58) درجة، وكان من أهم تلك البدائل:

* إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال؛ للمساهمة في تمويل برامج تعليم الكبار في المناطق العشوائية.

* تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار.

- وجاء محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.51) درجة، وكان من أهم بنوده ما يلي:

* الاستفادة من الخبرة العلمية في سرعة أداء الاجراءات المالية.

* ضرورة المرونة في تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة.

- وجاء محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.41) درجة، وكان من أهم بنوده ما يأتي:

* استخدام وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فاعلية في تنفيذ البرامج.

* التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم.

(2) أهم نتائج الاستمارة:

- تمثلت أهم البدائل التي تتبناها الدولة في إنشاء جمعية من رجال الأعمال هدفها الإنفاق على برامج تعليم الكبار.

- تمثلت أهم البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإداري في إصدار نشرات دورية لضمان سلامة أداء النظام الإداري.

– تمثلت أهم البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمي في تبني أساليب ومنهجيات جديدة للتعلم تعتمد على الجهود الذاتية.

– تمثلت أهم المعوقات أمام تلك البدائل في:

* المركزية في إصدار القرارات المالية.

– تمثلت أهم المقترحات لحل هذه المعوقات في:

* التحرر من الروتين الحكومي وقيوده أمام تلك البدائل.

أخيرًا: النموذج المقترح لتفعيل البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول:

من خلال الإطار النظري والميداني للدراسة يمكن وضع تصور لنموذج مقترح، يتضمن فلسفة ومرتكزات وأهداف وآليات أو إجراءات تطبيق النموذج وتوصياته، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولًا: فلسفة النموذج ومرتكزاته:

1- أن تتولى الجامعات أمر توفير الكوادر المتخصصة في مجال تعليم الكبار؛ حتى يمكن إحداث التغيير في أمر تمويل برامج تعليم الكبار.

2- الاهتمام بجميع العاملين في برامج تعليم الكبار، والحصول على موافقتهم في المساهمة في الأدوار الجديدة من أجل الحصول على موارد جديدة، عندئذ يتم تحديد دور لكل فرد وإنجازه، وتفادي مقاومة بعض الإداريين والعاملين للتغيير في أمر تمويل برامج تعليم الكبار.

3- ارتباط برامج تعليم الكبار ومخرجاته بسوق العمل، والسعي لاشتراك الجهات المستفيدة وأرباب العمل في عملية التخطيط حسب الاحتياجات المطلوبة.

4- موافقة مؤسسات المجتمع المختلفة في المساهمة لتقديم الرأي والمشورة حول احتياجات المجتمع من نوعية البرامج المقدمة، وإقناعهم في تقديم الدعم المالي بالطرق السليمة.

5- نشر ثقافة البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار.

6- الاستفادة من تحقيق أرباح من المهارات الحياتية التي تقدمها برامج تعليم الكبار.

7- البحث عن أسواق جديدة لتسويق خدماتها ومنتجاتها لاستكمال برامج التمويل.

8- العمل على تبني سياسات التحسين المستمر في موازنة برامج تعليم الكبار.

ثانيًا: أهداف النموذج المقترح:

(1) بيان الطرق التي تستخدمها القيادات المسئولة عن برامج تعليم الكبار؛ لتعرف واقع تمويل تلك البرامج، ومعالجة نقاط وجوانب الضعف فيها.

(2) المساهمة في البحث عن بدائل جديدة لتمويل برامج تعليم الكبار؛ لتحل العديد من القضايا والمشكلات التي تقابل تلك البرامج.

(3) الاستغلال الحسن لجملة الموارد المادية والبشرية لتحقيق التنمية الشاملة لبرامج تعليم الكبار.

(4) حث وتحفيز المسئولين لتطبيق النموذج المقترح لتمويل برامج تعليم الكبار.

ثالثًا: آليات التصور وإجراءات تحقيق الأهداف:

ارتبطت آليات النموذج المقترح، والإجراءات المتبعة في تحقيق أهداف النموذج المقترح بتوفر ضمانات محددة؛ وذلك لأن تلك الإجراءات تمثل الظهير الفلسفي للنموذج.

ومن هنا تظهر فلسفة النموذج التي تم التوصل إليها من خلال رصد لواقع تمويل برامج تعليم الكبار في ضوء الاتجاهات المعاصرة، وأن هذه الآليات تمر بخطة تتكون من عدة مراحل هي:

(1) مرحلة الإعداد:

تهدف هذه المرحلة إلى نشر الثقافة والأفكار الجديدة التي يريد المسئولون إيصالها إلى الآخرين، والخاصة بواقع مشكلات التمويل لتلك البرامج، مع التطلعات المستقبلية لها؛ لذلك تعد

هذه المرحلة إعدادًا وتهيئة للمناخ الملائم لتقبل الأفكار الجديدة، ويتم ذلك من خلال الندوات وورش العمل، وفيها يتم مناقشة الصعوبات التي يتوقعونها في التطبيق، وتمر هذه المرحلة بعِدّة خطوات، منها تحديد مدى الاحتياج الفعلي لزيادة الموارد المالية، ثم الالتزام بالبحث عن مصادر إضافية غير المصدر الحكومي من المجتمع، إضافة إلى الاستثمارات الأخرى، ثم يتم تشكيل مجلس للتمويل يمثل الإطار التنظيمي للمسئولين عن تطبيق النموذج.

(2) مرحلة التخطيط:

وتستهدف رسم الخطوط المستقبلية، واستشراف المستقبل وتمر بخطوات، أهمها: اختيار منسقين للتمويل ليعملوا كهمزات وصل بين جميع النواحي المتعلقة بالتمويل، وعليه أن يتصف بصفات معينة، كما يجب التروي عند اختياره، ثم تتشكل فِرَق تسمى بفرق تحسين التمويل والتي تتدارس مشكلة التمويل، وتختبرها بصورة صحيحة، ثم توجد لها الحلول.

(3) مرحلة التدريب:

وفي هذه المرحلة توضع خطط التدريب للعاملين كافة بمختلف مستوياتهم، وتعد هذه المرحلة في غاية الأهمية، وإذا لم يتم ذلك فلن يتحقق النموذج المقترح؛ وذلك لأن التمويل يعتمد على تغير ثقافة المنظمة.

(4) مرحلة التنفيذ:

وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطة التي وضعت للتطبيق من قبل المسئولين، وعلى جميع المستويات، والتنفيذ يشمل جميع المصادر المتوقعة للتمويل سواء من الدولة أم المجتمع أم المؤسسات المختلفة أم الأفراد.

(5) مرحلة التقويم والمتابعة:

وفي هذه المرحلة يتم تعرف نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف وعلاجها، وتقييم ما يقدم من المصادر الحكومية، وما تحتاجه البرامج لضمان نجاحها، عندئذ يتطلب الأمر المتابعة المستمرة عن مصادر التمويل (58: 181–190).

رابعًا: توصيات الدراسة:

نظرًا لأهمية تعليم الكبار المستمر الذي أصبح بمثابة خط الدفاع الأول لتحقيق الأمن القومي للتنمية والقدرة على المنافسة في السوق الكوكبي؛ توصي الدراسة بما يلي:

1– مساهمة جميع مؤسسات الدولة والجهات المستفيدة من تطوير كفايات الكبار بشتى المجالات في تمويل تلك البرامج.

2– ضرورة الاستفادة من العوائد الأهلية والأوقاف من خلال التنسيق والتعاون بينهما.

3– مشاركة العاملين بالخارج في تمويل برامج تعليم الكبار من خلال توظيف بعض مدخراتهم في الإنفاق.

4– تطوير منظومة التعليم داخل برامج تعليم الكبار لمنع الهدر في النفقات.

خامسًا: دراسات مستقبلية:

تعد هذه الدراسة في مجال تمويل برامج تعليم الكبار من الدراسات التي يأمل الباحث أن تتواصل؛ حتى يكتب لتلك البرامج ضمانات النجاح، ولا تعتمد على بواقي الميزانيات التي تضعها الدول للتعليم غير النظامي؛ لذا تقترح الدراسة ما يلي:

(1) دور ترشيد الإنفاق في التقليل من الهدر ورفع مستوى التمويل لبرامج تعليم الكبار.

(2) دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم الكبار.

المراجع

(1) هادية محمد أبو كليلة: دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، الإسكندرية، دار الوفاء، 2001م.

(2) حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، القاهرة، سرس الليان، 1964م.

(3) ممدوح الصدفي محمد أبو النصر وآخرون: تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (111)، 2002م.

(4) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000م.

(5) فاروق أحمد حيدر: التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر السنوي الثاني عشر: التعليم غير النظامي في القرن الحادي والعشرين، المنعقد في الفترة من 24–25 يناير 2004م، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004م.

(6) فرنسيسكو سويت موالس: جوانب تمويل التعليم غير النظامي، مستقبليات، لبنان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 1983م.

(7) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية: القاهرة: الهيئة العامة لتعليم الكبار، 2006م.

(8) محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب، 1998م.

(9) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: نحو تصور مقترح لتطوير برامج تعليم الكبار في العالم العربي، تونس، المنظمة، 2001 م.

(10) شكري عباس حلمي: تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار في ج.م.ع مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التربية، 1973م.

(11) فؤاد أحمد حلمي: تمويل التعليم الأساسي في مصر، رؤية مسقبلية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1991م.

(12) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، 2006م.

(13) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار 1992–2002، القاهرة، الهيئة العامة لتعليم الكبار، 1999م.

(14) دعاء عثمان عبد اللطيف: مؤتمرات تعليم الكبار العالمية وأثرها على حركة تعليم الكبار في مصر – دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 1998م.

(15) سامي محمد نصار، فهد عبد الرحمن الرويشد: اتجاهات جديدة في تعليم الكبار، الكويت، مكتبة الفلاح، 2000م.

(16) محمد متولي غنيمة: اقتصاديات تعليم الكبار، سلسلة القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1996م.

(17) أحمد حسين اللقاني: بحوث تعليم الكبار في العالم العربي، علم تعليم الكبار، دراسات في تعليم الكبار، البحرين، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، 1981م.

(18) شكري عباس حلمي: المعايير الأساسية في اقتصاديات تعليم الكبار، دراسات في تعليم الكبار، البحرين، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، 1981م.

(19) سامي محمد نصار: دليل استقطاب التمويل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995م.

(20) ضياء الدين زاهر: تعليم الكبار منظور استراتيجي، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993م.

(21) اليونسكو: الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلة العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية، ط،2 جومتين، 1990م.

(22) بول برتلسن: اقتصاديات تعليم الكبار، مجلة آراء في التعليم الوظيفي للكبار، سرس الليان – المنوفية، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، العددان الأول والثاني، 1976م.

(23) محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي: أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001م.

(24) أحمد محمد نبوي حسب النبي: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى 2017م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، 2001م.

(25) محمد أدهم علي: التمويل والإدارة المالية لتعليم الكبار، البرنامج التدريبي العربي لمحو أمية الكبار، إدارة وتنظيم تعليم الكبار اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الإقليمي في الدول العربية، منظمة السودان للتعليم المفتوح، 1999م.

(26) أسامة على السيد أحمد طنش: اقتصاديات محو الأمية وأثرها على تنمية الموارد البشرية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2004م.

(27) شكري عباس حلمي عبد الرحمن: المعايير الأساسية في اقتصاديات تعليم الكبار، مرجع سابق، 1981م.

(28) ابتسام محمد حسن رمضان السمحاوي: تمويل التعليم الأساسي في ضوء تجارب بعض الدول الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، 1985.

(29) فيصل محمد علي محمد: نموذج مقترح لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التربية، 2004م.

(30) دعاء عثمان عبد اللطيف عزمي: عوامل النجاح والفشل في جهود محو الأمية في مصر في الفترة من 1976– 2000، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2004م.

(31) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، (د.ت).

(32) محمد عمر الطنوبي: أساسيات تعليم الكبار، الإسكندرية، بستان المعرفة،2002م.

(33) بول برتلسن: مرجع سابق.

(34) أسامة على أحمد السيد طنش: مرجع سابق.

(35) محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م.

(36) عدنان الأحمد: بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته، المؤتمر التربوي الثاني خصخصة لتعليم العالي والجامعي، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية المنعقد في الفترة من 23–25،أكتوبر 2000م.

(37) ممدوح الصدفي محمد أبو النصر وآخرون: مرجع سابق.

(38) شكري عباس حلمي: إدارة وتمويل برامج تعليم الكبار، علم تعليم الكبار، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزء الأول، 1976م.

(39) هيثم صاحب عجام: نظرية التمويل، الجزء الأول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م.

(40) أحمد على غنيم، صبرية مسلم اليحيوي: تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (122)، 2003م.

(41) مختار حمزة وآخرون: التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية، سرس الليان، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، 1972م.

(42) إبراهيم محمد إبراهيم: عبد الراضي إبراهيم محمد: استراتيجيات تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجاً، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 2000م.

(43) فاروق جعفر عبد الحكيم: دراسة تقويمية لتشريعات محو الأمية في مصر على ضوء مبادئ التعليم للجميع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2006م.

(44) عبد الله السيد عبد الجواد: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيط لإنجاحها، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي،1988م.

(45) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق.

(46) محمد إبراهيم بلح: توجه نحو تكامل البحث العلمي بين الجامعات ومراكز الأبحاث، مؤتمر المعلوماتية وتطوير التعليم، البرنامج القومي لتكنولوجيا التعليم، المنعقد في الفترة من 26–27 سبتمبر 2004م، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة القاهرة – معهد الدراسات التربوية،2004م.

(47) محمد المصيلحي محمد سالم: اتجاهات معلمي الكبار الأميين في مصر نحو تعليم الكبار وعلاقتها ببعض الممارسات التربوية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (74)، 1998م.

(48) مصطفى عبد الرحمن درويش: انعكاسات ظاهرة التسرب على الطفل والمدرسة والمجتمع، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية، العدد السادس، المجلد الثاني، 1990.

(49) محمد المصيلحي محمد سالم: مرجع سابق.

(50) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002م.

(51) عبد العظيم السعيد مصطفى: الكفاءة الداخلية الكمية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، كلية التربية، العدد (38)، 2001م.

(52) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق.

(53) المرجع السابق.

(54) عرفات عبد العزيز سليمان: فصول مختارة من كتاب إستراتيجية الإدارة في التعليم، القاهرة، جامعة قناة السويس، 2000م.

(55) إبراهيم محمد إبراهيم: الإدارة التربوية الفعالة في تعليم الكبار، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، العدد الخامس،2007م.

(56) فتحي محمد محمود مصطفى: مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعي بالأزهر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التربية، 1990م.

(57) عبد الله السيد عبد الجواد: مرجع سابق.

(58) فيصل محمد علي: مرجع سابق.

(59) شكري عباس حلمي عبد الرحمن: تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار في ج.م.ع مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية، مرجع سابق.

(60) صلاح الدين إبراهيم معوض: العائد الاقتصادي لمحو الأمية ومرحلة التعليم الابتدائي والثانوي العام في القطاع الصناعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية، 1982م.

(61) نادية عبد الجواد الجرواني: العائد الاجتماعي لبرامج محو أمية المرأة العاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية،1999م.

(62) أسامة على السيد أحمد طنش: مرجع سابق.

(63) إبراهيم محمد إبراهيم وآخرون: تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار – وثيقة مرجعية –، مجلة تعليم الجماهير، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (51)، السنة الحادية والثلاثون، 2004م.

(64) Phyllis, H. Sources of Financial Support for Adult Education, Britain, Adult learning (England), 1992.

(65) Teri-A, C., Practices of Adult learning principles and learning strategies of financial aid administrators in Oklahoma, Oklahoma state University , 2005.

(66) The learning sources, Francis Xavier University, Skoutia, Canada, 2005: Internet Ibimaim. StFx.Ca/new lib / Services/extended.

(67) Win fan, Y., Adult Education in Rural Pennsylvania, Center for Rural Pennsylvania, Harrisburg, 2006.

(68) Unesco , Adult Education , The Hamburg Declaration , The Agenda for the future , Paris , Unesco , Institute for Education , 1997.

(69) The university College of the Fraser Valley , Faculty of Arts & Applied Arts , Adult Education Department , Abbtsford , Canada , 2006 , Internet: www.ucfv.caladed.htm.

(70) Nicaragua, History, Lonely Planet world guide http://www.lonely Planet.com /destinations/Central America / history.htm 7/16/2002.

نقلا عن دعاء عثمان عبد اللطيف: عوامل النجاح والفشل في جهود محو الأمية فى مصرفى الفترة من 1976 –2007م، مرجع سابق.

جامعة القاهرة

معهد الدراسات التربوية

السيد الأستاذ /..... معلم تعليم الكبار.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة التي بين يديك جزء من عمل علمي في مجال اقتصاديات تعليم الكبار، وهي البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار، وفي ضوء خبرة سيادتكم الكبيرة في هذا المجال، الرجاء إبداء الرأي في عبارات الاستبانة، وذلك بوضع علامة (√) أمام كل عبارة بما يتفق مع وجهة نظرك، مع العلم بأنه ليس هناك عبارة صحيحة وأخرى خاطئة، هذه البيانات لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

والباحث يشكر سلفًا حسن تعاونكم

الباحث

البيانات الخاصة بعينة الدراسة:

1- النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

2- الخبرة: من 5: 10 سنوات ( )

3- أكثر من 10 سنوات ( )

2007م

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
1	فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تتناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضي وشراء السيارات			
2	استخدام وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فاعلية في تنفيذ البرامج			
3	رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد			
4	توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية			
5	التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم			
6	تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات في تناول الشئون المالية الخاصة بها			
7	إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال في المساهمة في تمويل برامج تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجًا			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
8	تبني سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة			
9	المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف في الأموال المرصودة			
10	الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (8) لسنة 1991 التي نصت على أن تعليم الكبار مسئولية قومية تلتزم بها جميع الجهات			
11	الحد من ظاهرة التسرب من برامج تعليم الكبار			
12	الاستفادة من الخبرة العلمية في سرعة أداء الإجراءات المالية			
13	منح الدارسين في المؤسسات الحكومية قروضًا من دون عوائد ربحية من قِبل البنوك الوطنية، يتم تسديدها بعد محو أميتهم			
14	تأهيل الفئة غير التربوية العاملة في مجال تعليم الكبار			
15	الالتزام بالزمن المحدد في تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة			
16	تشجيع القطاع الخاص على بعض مراكز تعليم الكبار			
17	أن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة في حالة بقائه للإعادة، خاصة من القطاع الحكومي			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
18	استغلال العام الدراسي أفضل استغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة			
19	تبني فكرة إنشاء مؤسسة أهلية تمول من قبل الهبات والتبرعات لدعم الفقراء من الدارسين			
20	ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية			
21	ضرورة المرونة في تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة			
22	تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير وذلك بتكريمهم أمام المجتمع			
23	البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار			
24	إعادة النظر في نظم مكافآت التفوق من حيث المستويات التي تستحق التفوق			
25	بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع			
26	زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلًا			
27	تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
28	الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسيف واليونسكو في إنجاح برامج تعليم الكبار			
29	الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر			
30	العمل على التطوير المستمر للتخطيط والموازنة على مدار الوقت المخصص.			
31	الاستفادة من الوقف الديني في دعم برامج تعليم الكبار			
32	زيادة وقت التعليم للدارسين بمراكز التعليم والتدريب			
33	ضغط المصروفات الإدارية حتى لا تصبح عبئًا ثقيلًا على ميزانية البرامج			
34	الاستفادة من الوقف الديني في دعم برامج تعليم الكبار			
35	وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التي يمتلكونها			
36	تحقيق مبدأ تقسيم العمل بين الكفايات المتخصصة المختلفة لتحقيق أعلى نتائج للعمل			
37	الاستفادة من وسائل الإعلام في رفع شعار كوبا على كل أمّيّ أن يجد له معلمًا، وعلى كل معلم أن يجد له أميًا يتولى تعليمه			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
38	وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة			
39	خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات			
40	فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية			
41	خفض نسب الرسوب للدارسين			
42	الربط بين النفقة التعليمية وغرضها			
43	إنشاء مجالس متخصصة في الهيئة العامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات			
44	تبني أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بُعد والتعليم الموازي			
45	توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التي تخدم المجتمع			
46	التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة			
47	تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئة العامة لتعليم الكبار			
48	تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار في			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
	المجتمع			
49	إزالة المعوقات الروتينية أمام المتبرعين عينيًّا أو ماديًّا			